منظمة عدل وتمكين
Equity and Empowerment

الأشكال البديلة لمشاركة النساء السوريات

السياسية على المستوى المحلي

منظمة عدل وتمكين
Equity and Empowerment

هـذا البحـث ممول مـن مبـادرة الإصلاح العربـي ومن إنتـاج منظمـة عدل وتمكـين بإشراف الدكتـور أيمـن هدى منعـم وبالتعـاون مع فريـق البحث الـذي يضم:

السيدة هبة عز الدين **السيد محمد المصري** **السيدة أمل حميدوش**

ومـن الجديـر بالذكـر أن البحث لـم يكن ليتم لـولا فريق البحـث الميدانـي والنسـاء اللاتي تمت مقابلتهـن، فجميعهـن أعضاء في فريـق البحث.

المراجعة الجندرية: هبة عز الدين

إخلاء المسـؤولية: يعتمد البحث على آراء النسـاء السـوريات بشـكل حيادي دون أي توجيه من منظمة عدل و تمكين. وعلـى هـذا النحـو، تحافظ المنظمة أيضًا على خصوصية بياناتهـن دون تبنيها أو تمثيلها. ومن الجديـر بالذكر أن كافة حقوق الملكيـة الفكريـة تعـود لمبـادرة الإصلاح العربي ومنظمة عـدل و تمكين ، وأي اقتبـاس أو مرجع أو أي موضـوع يتعلق بالبحث يتم بموافقتهما.

فهرس المحتوى

الفصل الأول: المقدمة 04

منهجية البحث 06

أهداف وتساؤلات البحث 07

الفصل الثاني: المفاهيم العامة والإجرائية 12

المشاركة السياسية 13

الأشكال البديلة للمشاركة السياسية 14

التمكين السياسي للنساء 14

تمكين النساء في الأزمات والصراعات 15

--- أولاً: حفظ و بناء السلام 22

--- ثانياً: بنى الحوكمة المحلية 24

--- ثالثاً: المشاركة السيبرانية 25

--- رابعاً: الوساطة و حل النزاع 26

--- خامساً: رفع الوعي السياسي 28

--- سادساً: روابط النساء من الضحايا و لأجل الضحايا 28

--- سابعاً: المشاركة عبر الفنون 29

--- ثامناً: الإعلام البديل 30

--- تاسعاً: التمكين الاقتصادي 31

--- عاشراً: مجابهة التطرف و تجنيد القاصرات 32

--- أحد عشر: الكيانات السياسية الموازية 33

الفصل الثالث : تبدل الأدوار خلال الزلزال 34

الفصل الرابع: تحديات ومعيقات المشاركة السياسية البديلة 36

المبحث الأول : التحديات الاقتصادية 38

المبحث الثاني: التحديات الذاتية/ مؤسسية – شخصية 40

المبحث الثالث : التحديات الاجتماعية والثقافية 43

خلاصات ونتائج 46

سيناريوهات التدخل 50

--- من قبل المجتمع المدني السوري/مجتمع البحث العلمي 50

--- من قبل المانحين والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة 51

الفصل الأول

المقدمة

المقدمة

أفرز الحراك السوري عام 2011 وسنوات النزاع التي تلته تغييراتٍ في البنية الاجتماعية الثابتة منذ عقود نتيجة الشمولية و المركزية التي انعكست على البنى الاجتماعية، بلغت مبلغاً من إنتاج مفرداتها الخاصة من الناحية القانونية والتنظيمية، كما هيأت المناخ لاستعادة أدوار أو إشراك فاعلات جدد في الحياة العامة والسياسية والثقافية، حيث استعاد قطاع واسعٍ من النساء فضاء السياسة من بوابة التظاهر السلمي، وهو النشاط الذي تقاسمنه مع الرجال، والذي على الرغم من كونه موجهاً لتغيير النظام السياسي دون التزامٍ بقضايا حقوقيةٍ محددة ، شكل لهن استعادةً للمجال العام، وأملاً بالتزامٍ حقيقي بحقوقهن في المرحلة المقبلة، كانت المشاركة التي اجتمع فيها المحوران التقليدي ، والحداثي، أي ضمن الأدوار الاجتماعية التقليدية ،أو بأدوارٍ جديدةٍ وقيادية، ليتمَّ إقصاءهُن عن المشهد مع تراجع السياسة لصالح الصراع على السلطة، ودخول النزاع في طور العسكرة وماصاحبه من انتهاكاتٍ مستمرة لحقوق الانسان وعلى أنماطٍ من العنف ضد النساء، مارستها أطراف النزاع والجهات و القوى الإقليمية التي لاتحمل أدنى اعتبار لحقوق النساء وواقعهن الهش أصلاً، تبعاً لسياسات التهميش والإقصاء وتعزيز اللامساواة المستمرة منذ عقود.

وفي حين يسهل تبرير تنحية مشاركة النساء عن أولويات النقاش و إلقاء اللوم على الاستبداد أو النصوص الدستورية أو التفسيرات الدينية أو حق العسكرة، إلا أن هذه العوامل مجتمعةً لا تنفي حقيقة أن الإقصاء في جوهره عائدٌ لطبيعة الثقافة السياسية العامة في سورية التي مازالت تقف عند مرحلة الزعيم الذكر، وتمركز الحياة السياسية والاجتماعية حوله ومنحه قدسيةً تُمنع النساء عن اختراقها.

وعائدٌ أيضاً للقيم العميقة للمجتمع التي لم تستقر بينها حتى الآن مفاهيم التعددية والمساواة بين الجنسين والمواطنة وحقوق الإنسان، التي تشكل بمجملها الإطار النظري لعمليات التحول الاجتماعي، والذي يحميها ويضمن استمرارها في مقابل تطبيعٍ ولو نسبي مع أشكالٍ مختلفة من التمييز والإقصاء والعنف باعتباره ركيزةً من مرتكزات التربية والتنشئة، في ظل الثقافة الشفوية التي تزخر بالأمثال والحكم والأقوال والحكايات حول إيجابية العنف كأسلوبٍ تربوي وكقاعدة تحكم العلاقات البشرية.

ماسبق لم يمنع النسوية السورية من الخوض في مرحلةٍ جديدة من النضال مدفوعةً بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته النسوة، بعد أن تعاظمت مشاركتهن الاقتصادية في سورية والدول المضيفة، وصار العديد منهن بحكم الأمر الواقع معيلاتٍ لأسرهن ومطلعات بشكلٍ مباشر على التحديات الاجتماعية والتنموية، وفي موقعٍ يخولهن معرفة ما يقتضيه إقرار الحقوق السياسية والاقتصادية، وماتختزنه المشاركة السياسية من رمزيةً وأثرٍ في وعي الجماعة بتكريس المساواة والشراكة الكاملتين وترجيح الكفاءة كمعيار للحكم.

وبما أن دعم وصول النساء وتمكينهن من المشاركة السياسية يحتاج إلى مدخل متعدد المستويات، يربط بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي من ناحية، ويفهم جيداً جدلية العلاقات بين المجال العام والمجال الخاص وتأثير ذلك على النساء من ناحية أخرى، اتجهت النسويات في سورية للبحث عن طريق مغاير للمشاركة السياسية التقليدية، لا يبدأ كما جرت العادة من المستويات الوطنية ولكن ينطلق من السياسات والمبادرات الإبداعية المحلية التي شكلت النساء محركها الأساسي وكانت استجابةً للحاجات المستجدة ، ونوعاً متطوراً من التكيف والمواجهةِ في ظل الحالة البيئية والظروف الاستثنائية التي فرضها النزاع. أي الأشكال البديلة للمشاركة السياسية ،التي لم تكن خياراً أمام السوريات بل مساراً حتمياً يخترق فضاء السياسة، وينتج قاعدة واسعة من الكوادر النسائية و المبادرات النسوية النشطة التي يمكن أن تنتقل بعد فترة إلى ساحة العمل المحلي السياسي بشكل مباشر.

وبينما تقع مبادرات بناء السلام على المستوى المحلي في مقدمة الأشكال البديلة للمشاركة السياسية، فإنه وبفعل العجز في مواجهة قوانين الحرب والقوة، يذهب البعض للجزم بقدراتٍ أو ملكاتٍ خاصة بالنساء في الحكم والقيادة ، وبأن العالم الذي تديره النساء آمنٌ وأكثر سلاماً، لكن وفي الوقت الذي تطرح فيه هذه المقولة، فإنها تتضمن في حقيقتها نظرةً نمطيةً للنساء تفترض غلبة العاطفة على أحكامهن وقراراتهن، و بأنهن مسالمات لذا قادرات على صناعة السلام والتنمية بالفطرة، في حين أن دافع النساء لمبادرات بناء السلام هو وعيهن الكامل لحاجات المجتمع التي يتصدرها إحلال السلام كشرط لازم للبدء بعملية بناء الدولة وضمان احترام الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الخلق والإبداع والاحترام الكامل للكرامة الانسانية مايعني بالضرورة رفض أي شكل من أشكال التمييز أياً كان معيار وهدف هذا التمييز، والاستثمار الفعَّال لقدرات الجميع نساءً ورجال .

منهجية البحث

يظهر رصد سريع لمشاركة النساء السوريات سياسياً، منذ عام 2011 ضعف مشاركتهن على مختلف المستويات وتمثيلهن الشكلي في غالب الأحيان على المستوى الرسمي، بينما غابت بشكل كامل عن بعض المناطق مثل شمال غرب سورية[1]. رغم ذلك كانت للنساء السوريات مشاركة فعالة في المسار الأول بأشكالها الرسمية وغير الرسمية، وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر المشاركة في المفاوضات الرسمية وبناء السلام ضمن الهيئة العليا للتفاوض، واللجنة الدستورية، بالإضافة إلى المشاركة في المجلس الاستشاري النسائي التي لا يمكن التحديد إن كانت رسمية أم غير رسمية، نتيجة سرية المجلس وعمله. وفي المسار الأول غير الرسمي، شاركت النساء في غرفة دعم المجتمع المدني التي لعبت دوراً رديفاً للمساقات الرسمية، وذلك بدعم العملية السياسية وبناء السلام في سورية.

أما على أرض الواقع، فما زالت نسبة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار ضئيلةً أو تكاد تكون شبه معدومةٍ في مناطق الشمال الغربي ومناطق النفوذ التركي والمجالس المحلية وأجسام المعارضة أيضاً ؛ بالمقابل فإن تمثيلاً عالياً للنساء موجودٌ في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية؛ أما في مناطق سيطرة الحكومة السورية ما زالت نسبة مشاركتهن على حالها 12% في مجلس الشعب، مع رسم خطوط واضحة للمشاركة السياسية التي تمنع الحكومة الخروج عنها؛ كل هذا التمثيل يعطي مؤشرات كمية لا نوعية عن نوع المشاركة النسائية وفاعليتها سياسياً.

وهنا نلاحظ تماهياً بين سلطات الأمر الواقع في مواقفهم من حقوق ومشاركة النساء في الشأن العام "الحكومة السورية، الحكومة المؤقتة، حكومة الإنقاذ، والإدارة الذاتية بمستويات مختلفة"مع غياب لتمثيل النساء ذوات الإعاقة وعدم وجود قوانين ضامنة وملائمة لتمثيلهن، رغم أن أي حل سياسي يضمن سلاماً مستداماً، لن يتحقق دونهن.

ومن المفيد قبل النظر إلى الأسباب، أن نشير إلى ضعف مشاركة النساء على المستوى المحلي في العملية السياسية أو المفاوضات أو نقاشات بناء السلام على المستوى الأول، بمقابل انخراط العديد منهن في مساقات بديلة، كحل النزاع، والمفاوضات المحلية، والفرق الشعبية، ومجموعات بناء السلام، وبنى محلية سياسية... إلخ؛ وهذا متزامن مع وجود فجوة تواصل وتمثيل بين النساء في المساق الأول "الممثلات سياسياً والمشاركات رسمياً في المفاوضات السياسية وبناء السلام"، وبين النساء في المساق الثالث "اللواتي اتخذن أشكالاً بديلة للمشاركة".

1. عدل وتمكين، العنف ضد النساء في شمال غرب سورية وعلاقته بمحدودية مشاركتهن السياسية، https://ee-sy.org ، تموز، 2022، ص 3.

أهداف وتساؤلات البحث

يهدف البحث إلى محاولة الإضاءة على بدائل العمل السياسي التي لجأت إليها النساء في سورية ، وديناميا تها في حل النزاعات المحلية و بناء السلام على المستوى المحلي من خلال الاجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الأشكال البديلة للمشاركة السياسة التي انخرطت فيها النساء؟ وما دينامياتها في بناء السلام على المستوى المحلي؟
2. ما هي الأسباب الكامنة وراء اختيار هذه الاشكال البديلة للمشاركات؟
3. مالعلاقة بين واقع المشاركة السياسية للسوريات وميلهن إلى الانخراط في قضايا قد تفضي إلى حل سياسي كبناء السلام؟
4. ماهي التحديات التي تواجه الأشكال البديلة للمشاركة السياسية وتمنعها من الانتقال لساحة الفعل السياسي المباشر؟

حدود البحث :

يغطي البحث كل المناطق الجغرافية السورية من خلال تغطية كافة المحافظات الإدارية، متقاطعة مع مناطق سيطرة القوى المختلفة: (الحكومة السورية، الحكومة السورية المؤقتة ،حكومة الإنقاذ، الإدارة الذاتية) . ويمتد زمانياً من تاريخ 15 كانون أول 2022 وحتى 15 آب 2023 للبحث في نوع المشاركات النسائية والنسوية سياسياً عبر الأشكال البديلة، والتي قد تأخذ أشكالاً متنوعة منها العمل على بناء السلام والتفاوض وحل النزاع.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي - التحليلي، الذي يناسب طبيعة التساؤلات والأهداف التي يسعى البحث إلى الإجابة عنها ووصف الواقع كما هو، وتحليل المعطيات والوقائع ، وذلك من خلال :

- طريقة المسح الاجتماعي للكيانات والمبادرات والأشكال السياسية المتوفرة والتي يمكن الوصول إليها في كل مناطق البحث، من خلال إجراء استطلاع أولي شمل أكبر مجموعة من المؤسسات والأفراد، ومن ثم تطبيق عينة "معيارية" لاختيار أفراد العينة التي تم إجراء المقابلات معها.

- تم إجراء المقابلات المعمقة لعضوات من ممثلات عن الكيانات السياسية والمدنية المختارة على الصعيد المحلي، والمعنية بعملية بناء السلام في سورية، ودراسة المؤسسات كل منها كحالة مستقلة ضمن سياقها؛ وأيضاً تطبيق أداة جلسات النقاش المركزة للتعرف من خلالها على الطرق والأشكال أو الأدوات البديلة التي لجأت لها النساء في عملهن السياسي أو المدني من أجل بناء السلام وأسباب هذا الحراك.

أ. شملت عينة المسح الاستطلاعي 290 امرأة تمثل :

- أي مبادرة/فعالية/نشاط، سورية محلية، نسائية/نسوية، فردية/جماعية.
- تعنى بالشأن الأهلي / المجتمعي / المدني / العام.
- هدفها الحفاظ على التوازن المجتمعي/ السلم الأهلي/ بناء السلام/ حل المشكلات/ فض النزاعات/ إيصال الأصوات/ المناصرة/ التفاوض .
- تقوم بها النساء بشكل فردي/ المشاركات سياسياً بشكل غير رسمي/ بديل/ لا نمطي لا تقليدي/ المشاركة البديلة التي تتغطى بغطاء منظمة/ جمعية/ تجمع/ "حزب" مع استبعاد التجمعات السياسية الرسمية.

الفئة العمرية

هل تعرفين عن نفسك كناشطة من الشأن العام؟

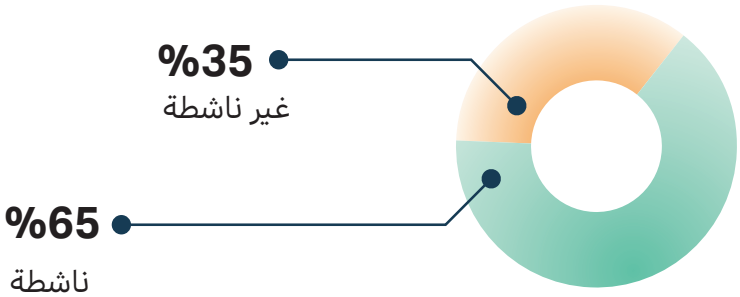

عينة المسح الاستطلاعي الأولي

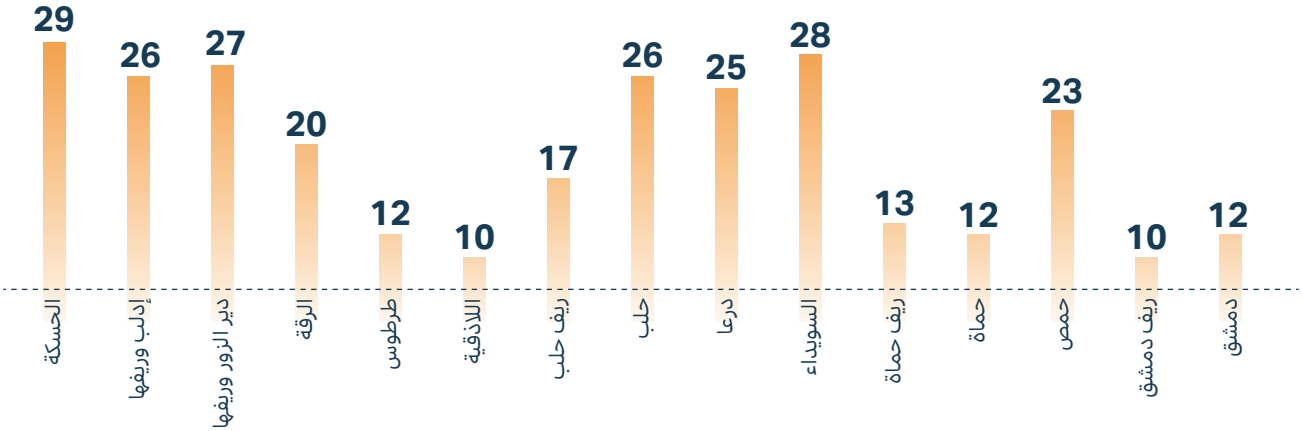

ب. عينة مجموعات النقاش المركزة:

- النساء اللاتي أثبتن وجود شكل بديل من العمل المجتمعي الأهلي أو المدني من أجل بناء السلام على أي مستوى كان.
- لا مشكلة لديهن في التواجد ضمن هذه المجموعة.

ج. عينة المقابلات المعمقة:

- المجموعات أو النساء اللاتي ينشطن بشكل بديل في بناء السلام.
- النساء اللاتي لا يستطعن التواجد في جلسات النقاش المركزة لأسباب أمنية.

بالتوازي مع جمع البيانات تمت مراجعة الأدبيّات المتعلقة بالحقوق السياسية للنساء في سورية وفي التجارب المشابهة ، بما يساعد على تحليل البيانات وتفسيرها في كلّ مرحلة وتوظيفها، وصولاً إلى مناقشة النتائج وبناء التوصيات.

تمت صياغة الاستبيان بناءً على نتائج اجتماعات متتالية للفريق البحثي لصياغة الاستبيان بأسئلة مفتوحة تقدم الإجابة عنها إطاراً وتعريفاً بواقع مشاركة النساء على مختلف المستويات في سورية، لتتم بعدها المقابلات التي تم تصميمها بحزمة من الأسئلة المغلقة بخيارات محددة لتقدير استجابات أفراد عينة الدراسة بشكل كمي وتحليلها إحصائياً، وأسئلة مفتوحة لتقدم تصورات أوضح لواقع مشاركة النساء على المستويات المختلفة في سورية، و التي تمت الإجابة عليها من خلال اللقاء المباشر، وتم اعتماد نموذج المقابلة الشكلية أي طرح الأسئلة ذاتها بالأسلوب والترتيب ذاته على جميع المشاركات فيها كونها أكثر عملية في طبيعتها، ولاتصافها بالدقة وسهولة الضبط للوصول إلى بيانات كمية وتمثيلها تمثيلاً عددياً يقدم نسباً صحيحة ويؤدي الغرض المراد منه في البحث.

أما فيما يخص الاقتباسات من المقابلات والتي تم إيرادها في البحث، فقد تم اختيارها مع مراعاة أن تنقل أصوات النساء في مناطق النفوذ المختلفة، و أن تقدم أصواتَ وتصوراتِ النساء السوريات ورؤيتهن لحدثٍ أو واقعٍ معين، وتم عرضها بغض النظر عن تمثيلها أو تطابقها مع النتائج الاحصائية للبحث أو مع المعايير الدولية الناظمة لأشكال المشاركة السياسية للنساء، وذلك بهدف الكشف على مكامن القوة او الضعف في الخطاب النسائي/النسوي السوري بمايخص الحق في المشاركة السياسية، واعتماد مركزية هذا الحق كمدخل إلزامي لمسار المساواة والمناصفة مستقبلاً.

بناء عليه تم اعتماد سرديات النساء المشاركات في البحث كوحدات معرفية ارتكازية استند عليها البحث بغية الفهم العميق للمشاركة السياسية للنساء على المستوى المحلي بعدسات النساء أنفسهن.

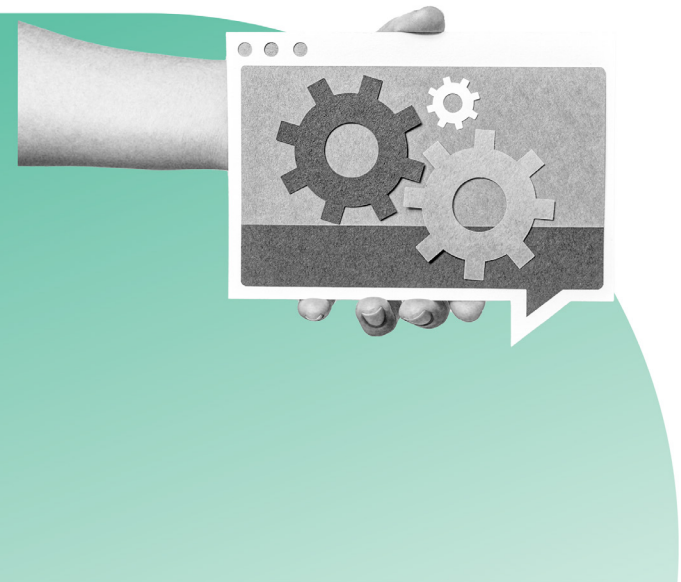

وفي سبيل إنجاز المقابلات تم اتباع الخطوات التالية :

- **الخطوة الأولى:** حصر المشاركات أو العينّات المزمع إجراء المقابلة معهن، والعمل على تغطية متوازنة لكامل المحافظات السورية ومناطق النفوذ في البلاد بحيث مثلت العيناتُ المنتقاة المسألة العلمية المراد دراستها.
- **الخطوة الثانية:** وضع أسئلة المقابلة، ودراستها بعناية فائقة من أجل التأكد من مدى فاعليتها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمين للوصول إلى نتائج ذات دلالات رقمية أو وصفية، كما تمَّ اجراء مقابلتين على سبيل التجربة مع سيدتين، من أجل التعرف على جدوى الأسئلة، ومدى تفهم المستهدفات لهذه الأسئلة والغاية منها، وتلافي أي غموض او صعوبة في الصياغة.
- **الخطوة الثالثة:** شرح أهمية المقابلة في حل الإشكالية العلمية و موضوع البحث وذلك لضمان اهتمام المستهدفات بالإجابة بصورة نموذجية.
- **الخطوة الرابعة:** إجراء المقابلات مع السيدات جميعهن ضمن العينة المختارة.

وقد تمت جميع المقابلات مع ثلاثٍ وخمسين سيدة في الفترة ما بين بداية شهر شباط حتى نهاية شهر نيسان من العام 2023 و وقد تم حجب أسماء المشاركات بناء على طلبهن أو بناءً على تقييم فريق البحث بأن كشفها سيُعرض أمنهن للخطر، كما تم تحرير المقابلات لجهة التأكد من استبعاد أي إشارة تدل على هويات المستهدفات. والتركيز فقط على مشاركة النساء البديلة والوقائع المرتبطة بها بشكل فعلي، كما أجريت المقابلات بعد توضيح الهدف منها و التشديد على سريَّة البيانات الشخصية المجموعة، وحق المشاركات بالانسحاب في أي وقت في حال عدم رغبتهن بالاستمرار. كما حصلت المنظمة على موافقة المشاركات الخطية على استخدام المعلومات التي قدمنها في البحث.

كما تم توجيه الباحثات/ين لإجراء المقابلة :

- الحرص على أن تكون المقابلة على شكل مناقشة (شكلها الحقيقي) –ما أمكـــن- وألا تتم بشـــكل تقليـــدي (ســـؤال وجواب).
- الحرص على الاستماع الجيد للأجوبة، وتجنّب إبداء أي امتعاض من الإجابة أو الإيحاء بأي انطباع عنها، كتكذيبها أو رفضها، أو التعليق عليها.
- استخدام نفس المصطلحات التي تستخدمها النساء المستهدفات، والابتعاد عن تفسير عباراتهن وكلماتهن أو إضافة بعض الكلمات من قبل الباحث/ة، و التأكد من مصطلحاتهن، وطلب التفسيرات المطلوبة منهن مباشرة عند الضرورة.
- الفصل التام بين الحقائق والمعلومات واستنتاجات الباحث/ة الشخصية، واستبعاد الإضافة أو الحذف.
- التأكيد على إرسال نسخة من الإجابات التي تم تدوينها قبل اعتماد النتائج النهائية للمقابلة، والتأكد من عدم وجود رغبة لدى النساء المستهدفات لإضافة أفكار أخرى أو اكتفين بما أدلين به.

أهم التحديات التي واجهت المسح الاجتماعي:

- الظرف الأمني بالغ التعقيد وتخوف المشاركات من المساءلة الأمنية من قبل سلطات الأمر الواقع، والحاجز الثقافي والاجتماعي الذي دفع نسبةً كبيرة من المشاركات لعدم الإفصاح عن المناطق التي ينتمين إليها أصلاً والاكتفاء بمناطق الإقامة الحالية.
- صعوبة فصل النشاط أو الفعل النسائي أو النسوي على المستوى المحلي عن النشاط المدني أو الإغاثي أو الإعلامي لعدم وجود تصنيفات واضحة في واقع تتداخل فيه القطاعات وفضاءات العمل بفعل حاجات المجتمع على مختلف الصعد وتصدي الناشطات النسويات لتلبيتها .
- وقوع الزلزال الذي ضرب سورية و تركيا بتاريخ 6 شباط مع بداية جمع البيانات، و الذي أثر على المقابلات المجدولة إما لأن النساء المزمع مقابلتهن، فارقن الحياة أو فقدن المنزل و اضطررن للنزوح إما لخيمٍ، أو لبيوت القريبات، بالإضافة إلى فقدان بعض النساء لأجهزتهن الالكترونية ما أفقد الفريق البحثي أي إمكانية للتواصل معهن. على صعيد آخر، كان من الصعب سؤال النساء عن المشاركة السياسية في الوقت الذي يفتقدن فيه المتطلبات الأساسية للحياة كالطعام و المأوى، كما أعربت إحدى النساء المشاركات. أما عن الفريق البحثي في عفرين و إدلب و جبلة و دمشق و حلب، فقد تأثرت الباحثات الميدانيات بالزلزال بشكل مباشر على الصعيد الاقتصادي و النفسي، ما زاد مهمة إجراء المقابلات صعوبةً.
- تبني معظم الداعمين لسرديات محددة في عمليات حفظ و بناء السلام، و "الخالية من السياسة"وفق قول إحدى النساء المشاركات و التي فقدت رجلها اليمنى نتيجة القصف الروسي على جبل الزاوية عام 2016، و لاتجد أنه من الممكن أن تسامح كأول خطوة لسلام مستدام دون أن يكون هناك محاسبة، في الوقت الذي أصبحت به المحاسبة ملفاً سياسياً. مثلاً ترى بعض النساء المستهدفات بأن برامج بناء السلام التي تعتمدها الأمم المتحدة مثلاً قائمة على "تبويس الشوارب" و كأن ما حصل في سورية كان خلافاً بين طالبتين أو طالبين في صف دراسي، لتأتي المعلمة" الأمم المتحدة" هنا، لتطلب منهما/ن المصافحة و تقبيل بعضهما و من ثم "عفا الله عما مضى".
- الفهم السائد لدى السوريات و السوريين للمشاركة السياسية على أنها التمثيل في الأجسام السياسية التي تقود عمليات المفاوضات، ما دفع فريق البحث لشرح المفهوم الذي تتبناه منظمة (عدل و تمكين) في البحث عن المشاركة السياسية على أنها أي مساهمة على المستوى المحلي في الشأن العام التي تؤدي إلى تغيير أو مشاركة في صنع القرار أو خلق سياسات جديدة لصالح النساء.

الفصل الثاني

المفاهيم العامة والإجرائية

المشاركة السياسية

حق المشاركة في الشؤون السياسية والعامة حق رئيسي من حقوق الإنسان في حد ذاته وحق يتيح إعمال حقوق كثيرة أخرى من حقوق الإنسان إعمالاً تاماً. إذ يساعد على ضمان مراعاة آراء جميع أفراد المجتمع ومصالحهم في التشريعات والسياسات وغيرها من أشكال صنع القرارات العامة ويمثل الحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية على قدم المساواة بين الجميع خاصية أساسية في مفهوم[2] الديمقراطية الشمولية وأساس إعمال حقوق الإنسان ومكوّناً رئيسياً في الاستراتيجيات القائمة على الحقوق و الرامية إلى القضاء على التمييز وأوجه عدم المساواة وقد سلّم العديد من الآليات الدولية لحقوق الإنسان بأن حقوق المشاركة يمكن أن تفهم الآن على أنها تشمل حق المرء في أن يُستشار وأن تتاح له الفرصُ على قدم المساواة وبصورة فعلية للمشاركة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بجميع شؤون الصالح العام.

وتعرف المشاركة السياسية بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواءً كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غيرَ شرعي، فعالاً أم غير فعال[3] وبدوره يؤكد بعض الباحثين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها. ويرى آخرون أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم.

تمر المشاركة السياسية بدرجات أو مراحل تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي، ثم تتطور إلى الانخراط السياسي، ثم تتحول إلى القيام بنشاط سياسي، وأخيراً تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنظال السياسي، هذه المراحل هي تعبيرات مختلفة للمواطنة وتتطلب تطوير المعرفة والاعتقادات السياسية وتدعيم "الثقافة السياسية" والعمل على التنمية السياسية في المجتمع[4].

وتتحقق المشاركة السياسية على المستويات التالية: المستوى الفردي، مستوى العائلة، مستوى المجتمع الأهلي، مستوى المجتمع المدني، مستوى السلطات المحلية، مستوى السلطات الوطنية، المستوى الدولي. أما على مستوى الحياة العامة (تدبير الشأن العام) وتتخذ عدة مستويات:

- **المستوى الأول:** هو المستوى المنوط بالسلطة بموجب قوانين وتشريعات ولوائح محددة فإن بعض الأشخاص يتمتعون بحقوق معينة تتيح لهم التدخل مباشرة في صنع القرار ورسم السياسات.
- **المستوى الثاني:** وهو مستوى الذي يستطيع أن يؤثر في عملية صنع القرار من خلال نفوذ معين (اقتصادي أو سياسي أو أحزاب).
- **المستوى الثالث:** وهو مستوى المواطن العادي الذي يؤثر في القرار من خلال صوته الانتخابي (المشاركة بشكل غير مباشر والتأثير والضغط على واضعي السياسات والقرارت)، لذلك لا بد للأفراد من الانتظام في تجمعات أو هيئات لتشكيل قوى ضاغطة تؤثر في القرار مع الإشارة إلى إنه لا بد من توفير أجواء من الحرية والديمقراطية قادرة على ضمان مشاركة الجميع.

2. See the Universal Declaration of Human Rights، article 21; Human Rights Committee، General Comment No. 25 (1996)، para. 21; and A/HRC/22/29، paras. 7–9.
3. حسين علوان البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية»، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223 (أيلول /سبتمبر 1997)، ص 64 .
4. العز على الفارسي،المرأةوالمشاركة السياسية في ليبيا (1977-2005)(القاهرة : مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، جامعة القاهرة ، 2008)

الأشكال البديلة للمشاركة السياسية

تنقسم أنواع المشاركة السياسية التقليدية إلى ثلاثة مستويات هي:

- المشاركة المنظمة: والتي توجد في إطار المؤسسات أو التنظيمات القائمة، وتصل بين المواطنين/ات والنظام السياسي.
- المشاركة المستقلة: التي يقوم بها المواطن/ة بصفة فردية حرة "مبادرة"، فيحدد/تحدد نوعها ومجالها ودرجتها.
- المشاركة الظرفية: في المناسبات وتضم غير الناشطين/ات وغير المؤطرين/ات سياسياً[5].

وتنقسم قنوات المشاركة السياسية إلى:

- عملية التصويت والأنشطة الانتخابية والاستفتاءات.
- الانتماء التنظيمي والنشاط الاجتماعي، كالعضوية في التجمعات السياسية والاجتماعية.
- المبادرات الفردية والجماعية عن طريق الاقتراح والاعتراض الشعبي[6].

وهؤلاء كلهم/نَّ يقومون/ تقمن، بالمشاركة السياسية وفق شكلين للمشاركة:

- الشكل التقليدي للمشاركة السياسية: وهي عبارة عن الأنشطة المعتادة ومن أبرز ملامحها الترشح والتصويت في الانتخابات والاشتراك في الندوات والمؤتمرات والانضمام للأحزاب السياسية..... الخ.
- الشكل غير التقليدي للمشاركة السياسية: والتي يلجأ إليها المواطنون/ات للتعبير عن مطالبهم/ن، أو للاحتجاج عندما تسد الطرق الرسمية والتقليدية، كالمظاهرات والاحتجاج السلمي أو غير السلمي بتخريب المتلكات والتطرف والاغتيال والحروب الأهلية والانقلابات. وهي تظهر أكثر في الدول التي تعاني من غياب قنوات التعبير الشرعي[7].

ومن المؤكد أن للمشاركة السياسية دوراً هامّاً في صنع القرار السياسي، والذي يعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على المشاركة السياسية، والتي يحتمل أن تأخذ في حسبانها عند صنع القرار المشاركة البديلة أو غير التقليدية[8]. إلى هنا يمكن لنا فهم ما يلي: أن الأشكال البديلة للمشاركة السياسية هي مشاركة غالباً ما تكون مستقلة وظرفية، وغير تقليدية، وتعبر عن احتجاج على شيء ما، لعدم القدرة على التعبير عنه والحصول عليه، بشكل رسمي وتقليدي، ويقوم/ت به عادة المهتمّون/ات بالسياسية.

التمكين السياسي للنساء

عرّف منهاج عمل بيجين التمكين السياسي بأنّه اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول النساء، على قدم المساواة مع الرجال، إلى الهياكل المنتخبة ومواقع القرار والمشاركة الكاملة فيها[9] و يرتبط التمكين السياسي بتحقيق ذوات النساء وتعزيز قدراتهن في المشاركة بالحياة السياسية، كالاشتراك بالنقابات المهنية، التمثيل البرلماني، الوصول إلى مراكز صنع القرار، ورسم السياسات العامة، وذلك يُوجبُ اعتماد إجراءات وتبني تشريعات دستورية وقانونية تضمن القضاء على كل ممارسات التميز، والتهميش، والإقصاء التي تتعرض لها النساء. "وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث على تغييرها واستبدالها بنظم انسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام، ومؤسسات صنع القرار وتؤكد الاتجاهات العالمية عليه بمعنى استبدال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة والتكافؤ ويمكن تعريف التمكين السياسي على أنه: وصول النساء إلى مراكز صنع القرار والمراكز القيادية التي تؤثر في صنعهِ أو وضع السياسات أو هو جعل النساء ممتلِكاتٍ للقوة والإمكانيات والقدرة لتكنَّ عناصر فاعلةً في عمليـــــة التغيير وخاصـــة التغيير السياسي .

5. ثناء فؤاد عبد الله، في آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 110.
6. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 ،ص 300.
7. أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، (مصر، الدار المصرية اللبنانية)، (د.ت.ن)، ص - ص 13 - 14.
8. سناء بقدور بن عطية، المشاركة السياسية ودورها في صنع القرار في الجزائر، أطروحة معدة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، قسم العلوم السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2020، ص - ص 26 - 33.
9. إعلان ومنهاج عمل بيجين، والإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد 5 سنوات، إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة 2002

تمكين النساء في الأزمات والصراعات

غالباً ما تُستبعد النساء من المشاركة في عمليات السلام والوساطة ونتيجة لذلك، فإن المنظورات الجنسانية غائبة عن اتفاقات السلام الناشئة. ويحدث هذا على الرغم من الدور الهائل الذي تقوم به النساء في تعزيز السلام والحوار السلمي وإنهاء الأعمال القتالية في كثير من الصراعات المسلحة[10] وكثيراً ما تستثنى النساء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من المحادثات والاتفاقات في مرحلة المشاورات التمهيدية السابقة للتفاوض، التي غالباً تكون سرية للغاية. ونتيجة لذلك، فإن النساء والمجتمع المدني غير قادرين/ات على تقديم احتياجاتهما وشواغلهما خلال تلك المشاورات التمهيدية السابقة للتفاوض، عندما يتم وضع جدول أعمال للمحادثات الرسمية، يدرس "ماهية الصراع". وتركز معظم عمليات السلام على إنهاء العنف - أو العنف السياسي - ولكنها لا تعترف بالأشكال المختلفة للعنف التي تعاني منها النساء والأقليات، مثل الشعوب الأصلية - تاركة أشكال العنف هذه في مكانها وتُخفِق في معالجة الشواغل الأمنية لنصف السكان. وعلى هذا النحو، فإن المحادثات والاتفاقات في مرحلة المشاورات التمهيدية السابقة للتفاوض تشكل تحدياً كبيراً أمام النساء والمجتمع المدني - حيث أن هذه المحادثات والاتفاقات تحدد مرحلة وهيكل المحادثات الرسمية.

التحديات التي تواجهها النساء في أوقات النزاعات ثلاثة، يمكن وصفها بالرئيسية وهذه التحديات هي الافتقار إلى المعرفة والقدرة، والأعراف الثقافية السلبية، والمواقف القائمة على السلطة الأبوية التي تعوق قدرتهن على الاضطلاع بدورهن بفاعلية. هذا ما يفرض على جميع الفاعلين/ات العمل معاً وتكثيف الجهود لدعم مجتمع شامل يعتمد على المشاركة الجادة للنساء في جميع جوانب منع النزاع وبناء السلام من أجل تحقيق التنمية المستدامة"[11] ويتجه التمكين هنا لمساعدة النساء وإعدادهن للمشاركة في عمليات السلام - سواءً كان ذلك مباشرة على طاولة المفاوضات الرسمية أو في المسارات والهياكل والعمليات الموازية وتأمين المساعدة التقنية والدعم المالي، ووسائط التشاور بين المشارِكات والمجتمعات التي تمثلنها حول البنود الرئيسية في جدول الأعمال عند إعداد مداخلات بشأن قضايا معين.

نظام الكوتا: آلية مؤقتة لضمان تمثيل عادل للمرأة[12] تعتمد تخصيص نسبة، أو عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة مثل: البرلمانات والمجالس البلدية للنساء وذلك لضمان إيصال النساء إلى مواقع التشريع وصناعة القرار ويمثل نظام الكوتا أحد الحلول ، التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة[13].

اقترح نظام تخصيص حصص للنساء خلال المؤتمر العالمي الرابع للنساء، في بيجين عام 1995، كآلية يمكن استخدامها كحل مرحلي لمشكلة ضعف مشاركة النساء في الحياة السياسية وعُزُوفِهِنَّ عن المشاركة في مراكز صنع القرار، وللحد من الإقصاء وعدم تمثيلهن أو ضعف هذا التمثيل. ويمكن تطبيق نظام الكوتا على أربعة مستويات:

10. كريستين بيل/Christine Bell، «المرأة وعمليات السلام، المفاوضات والاتفاقات: الفرص والتحديات التشغيلية»، موجز السياسات (أوسلو، مركز موارد بناء السلام النرويجي، 2013)، الصفحة 3-2..
11. https://www.icrc.org/ar/document/rwanda-stereotypes-empowering-women-during-armed-conflicts
12. http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/01/19/do_arab_women_need_electoral_quotas
13. «نظام الكوتا: نماذج وتطبيقات حول العالم». نظرة للدراسات النسوية. 28–04–2013.

- التنفيذي: يمكن تعديل اللوائح الداخلية للسلطة التنفيذية ومواقع القرار، من أجل ضمان وصول النساء تدريجياً إلى المناصب السياسية والإدارية العليا، وذلك بنسب محددة وعلى فترات زمنية معيّنة.
- التشريعي والانتخابي: يمكن تطبيق هذا النظام لضمان تمثيل عادل للنساء في البرلمان والمجالس البلدية، عن طريق اعتماد نظام الكوتا المغلقة الذي يُحدّد عدداً أو نسبة معينة من المقاعد لتتنافس عليها النساء فقط، ولا يُسمح لهنّ بالتنافس على مقاعد أخرى؛ أو نظام الكوتا المفتوحة الذي يُحدّد عدداً أو نسبة معيّنة من المقاعد لتتنافس عليها النساء فقط، ويُسمح لهنّ بالتنافس على المقاعد الأخرى.
- على المستوى الحزبي: يمكن تطبيقه من خلال إقرار قانون يلزم الأحزاب بتضمين قوائمها نسبة معينة من النساء ويمكن أيضاً تحديد مرتبة النساء على القوائم لتعزيز فرص فوزهنّ.

النوع الاجتماعي: يشير هذا المصطلح إلى الهيكلية الاجتماعية للأدوار والسلوكيات والمواقف المرتبطة بكون الإنسان ذكراً أو أنثى في سياق معين. النوع الاجتماعي ليس مصطلحاً مرادفاً لكلمة النساء. و في هذا السياق، تركزت تدخلات السياسة على إبراز تجارب النساء وعلى تحسين حياة النساء مع الأخذ بعين الاعتبار الخلفية التاريخية لعدم المساواة بين النساء والرجال، بما في ذلك فرص الوصول غير المتماثلة إلى السلطة والسيطرة على الموارد و تهميش النساء والتمييز الذي يمارسُ ضدَّهُن، مع تصنيفهن كمجموعة منفصلة عن الذكور.

مسارات عملية بناء السلام: نتيجة للانقسامات الثقافية والأمنية والاجتماعية والفكرية بين الأطراف المتصارعة والفاعلة، وتباين مواقفها واحتياجاتها، تظهر لدينا مجموعة من المسارات التي تسير فيها عملية بناء السلام؛ وهي ثلاث مسارات مستقلة لكنها متكاملة ويجب أن تكون متفاعلة مع بعضها؛ وتعتبر هذه المسارات امتداداً لمفاهيم عالم الاجتماع النرويجي "يوهان غالتونغ" الذي يعتبر أهم مساهم في دراسات بناء السلام؛ حيث يرى أن هناك مثلثاً للحل يتمثل في: (صنع السلام، حفظ السلام، بناء السلام) التي يجب أن يضطلع بها المجتمع الدولي[14]؛ ويجزئ المسارات إلى:

- **المسار الأول:** وهي الأطراف المتفاوضة مباشرة في بناء وصنع وحفظ السلام، كالمسؤولون/ات الحكوميون/ات، ومبعوثي/ات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة دولياً، وفرقهم/هن وقادة الأطراف المتصارعة، ويسمى المسار الدبلوماسي أو دبلوماسية الدولة.
- **المسار الثاني:** وهي منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية؛ ومسؤولون/ات حكوميون/ات حاليون/ات أو سابقون/ات يتصرفون/تتصرفن بصفة فردية وغير رسمية، والقيادات الاجتماعية، والوسطاء/الوسيطات المستقلون/ات أو الدوليون/ات المحايدون/المحايدات، والخبراء/الخبيرات، والمواطنين/ات.
- **المسار الثالث:** هي الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية، كالناشطين/ات والمواطنين/ات والمجتمعات المحلية الراغبة في التأثير على مفاوضات السلام[15].

14. Tom، Woodhouse، Le Maintien De La Paix et De La Résolution De Conflits 1 Internationaux، Université De Bradford، Royaum-Uni، 2016، p21.
15. ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام، تر: هايل جمال وزميله، مراجعة الأصداء جمعية الأمل العراقية: د. أحمد الكاظم، سلسلة بناء السلام 3، دار الثقافة، مصر، 2011، ص - ص 94 - 102.

المفاهيم الإجرائية

أشكال مشاركة النساء السياسية البديلة: هي جميع المقاربات المحلية التي تقوم بها النساء السوريات بهدف المشاركة بالشأن العام و السياسي خارج الإطار الرسمي والتقليدي للمؤسسات الموجودة سواء في المجتمع المحلي أم في المسارات السياسية والعملية السياسية للدولة، من أجل إشراك النساء بالشأن العام، تغيير واقع النساء المحليات، الوصول لصنع القرار أو بناء السلام وضمانه والحفاظ عليه، والتأثير ايجاباً في توازن المجتمع ووقف العنف "بناء السلام - التفاوض وحل النزاع - التظاهر - الاضراب - الاعتصام - جمع التواقيع ورفع اللوائح.. الخ".

مسارات بناء السلام: هي طريقة التواصل ووجود التمثيل بين مسار العملية السياسية الأول والثالث في مفاوضات بناء السلام السورية.

المشاركة السياسية كحق من حقوق الإنسان

تستند المشاركة السياسية كحق إلى الاتفاقيات والعهود الدولية المرجعية وإلى دساتير الدول والصكوك الدولية لحقوق الإنسان . بدايةً من ميثاق الأمم المتحدة الذي تنص ديباجته على مبادئ الحق بالمساواة وحظر التمييز على أساس الجنس أي المساواة في النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للنساء وتمثيلهن في مجال السياسة وصنع القرار . كذلك الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المواد "2- 20-21-22 "[16] والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[17] (تَحفَظُ) المادتان "25-26 " ـ كما كفل البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد ـ حق النساء بالتظلم وتقديم شكاوى فردية في حالة خرق حقهن في المشاركة السياسية من قبل إحد الدول الأطراف المصادقة على الملحق.

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[19] المادة 5 التي تنص على: الوفاء بالالتزامات الأساسية المقررة في المادة 2 من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حقِّ كل إنسانٍ، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، وفي المساواة أمام القانون، لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية: الحقوق السياسية، ولا سيما حق الاشتراك في الانتخابات – اقتراعاً وترشيحاً – على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وفي تولي الوظائف العامة على قدم المساواة.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء- 1979: تلتزم الدول الأطراف بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء وذلك من خلال اعتماد تدابير تضمنُ احترام وحماية كافة الحقوق الواردة والوفاء بها على المستوى الوطني . المادتان 1 و 2 أما المادة 7 فتنص على حق النساء في المشاركة على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامة بما يشمل حق التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة وأهلية الترشح لجميع الهيئات المنتخبة علناً؛ والمشاركة في صياغة السياسة الحكومية وتنفيذها؛ وتقلد الوظائف العامة على جميع مستويات الحكم؛ والمشاركة في المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعنية بحياة البلد السياسية والعامة. كما أُنشأت اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة للمراقبة والإشراف على تطبيق الاتّفاقيّة, والتي وضعت في تعليقها العام رقم 23 مشاركة النساء في المجال العام كمحدد من محددات الديمقراطية لا بل من مكوناتها إن "المجتمعات التي تستبعد المرأة من الحياة العامة ومن عملية صنع القرار لا يمكن وصفها بأنها ديمقراطية" (الفقرة 14).

---

16. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . المادة 2 : لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي
- المادة 20 : -1 لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية. -2لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما.
- المادة 21 : لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.
- لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.
- إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.
- المادة 22 : لكل شخص، بوصفه عضوا في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية.

17. صادقت سوريا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسي في 21 نيسان/أبريل 1969

18. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : المادة 25 :
- 1 - لكل مواطن الحق والفرصة دون أي تمييز مما ورد في المادة «2» ودون قيود غير معقولة في:
- (أ) أن يشارك في سير الحياة العامة إما مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية.
- (ب) أن ينتخب وأن ينتخب في انتخابات دورية أصلية وعامة وعلى أساس من المساواة على أن تتم الانتخابات بطريق الاقتراع السري وأن تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
- (ج) أن يكون له الحق في الحصول على الخدمة العامة في بلاده، على أسس عامة من المساواة.
- المادة 26 : جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ومن حقهم التمتع دون أي تمييز وبالتساوي بحماية في هذا المجال دون أي تمييز ويكفل لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد أي تمييز سواء كان على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو صفة الولادة أو غيرها.

19. صادقت سوريا على الاتفاقية بتاريخ 21 نيسان/أبريل 1969 وتحفظت بأن الانضمام لهذه الاتفاقية، لا يعني الاعتراف بإسرائيل، فضلاً عن تصريحها بأنها لا تعتبر نفسها مُلزمة بالمادة (22)، المتعلقة بالنزاع الذي ينشأ بين الدول الأطرف بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها والتي تنص على إحالة جميع أطراف النزاع إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه.

وبحسب اللجنة فإن القيم الثقافية التقليدية والمعتقدات الدينية، وغياب الخدمات الاجتماعية، وعدم تقاسم الرجال على قدم المساواة أعباء الرعاية والأسرة، والعنف ضد النساء، واعتماد النساء الاقتصادي على الرجال، والتنميط الجنساني الذي يقدم رؤية ضيقة "لشواغل النساء السياسية"، والمستوى المتدني لتمثيل النساء في المهن التي يُنتدب منها السياسيون، كلها عوامل ساهمت مساهمة كبيرة في استبعاد النساء من الحياة العامة بصورة منهجية (الفقرات من 10 إلى 12). وإضافة إلى ذلك، من شأن القوالب النمطية الاجتماعية والثقافية السلبية السائدة فيما يتعلق بمشاركة النساء في الشؤون السياسية والتمييز ضد النساء في الأسرة والمجتمع، بما يشمل تقييد حرية تنقلهن وتجمعهن وتكوينهن لجمعيات، أن تمنع النساء من ممارسة حقّهن في التصويت وفي الترشح للمناصب العامة وفي المشاركة بنشاط في الحياة السياسية والعامة[20].

صادقت سورية على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) بموجب المرسوم 330 في 25 أيلول 2002، وذلك مع التحفظ على المادة 2 كاملة، والمادة 9 الفقرة الثانية المتعلقة بمنح الأطفال جنسية والدتهم/ن، والمادة 15 الفقرة الرابعة المتعلقة بحرية التنقل والسكن، والمادة 16 البند الأول الفقرات (ج – د – و – ز) المتعلقة بالمساواة في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه فيما يخص الولاية والنسب والنفقة والتبني، والمادة 16 البند الثاني حول الأثر القانوني لخطوبة الطفل أو زواجه وذلك لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية كما جاء في نص المرسوم، وكذلك على المادة 29 الفقرة الأولى المتعلقة بالتحكيم بين الدول في حال حصول نزاعٍ فيما بينها. تحفظات الحكومة السورية تنصبّ على جوهر الاتفاقية وعلى سبب وجودها الرئيسي، ممّا يدفعنا للقول بعدم الجدية في تنفيذها أصلاً كما لم تصادق على البروتوكول الاختياري الملحق بها ، وكان آخر تقرير قدم من سورية الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المـــرأة في عـــــام 2014 .

20. Committee on the Elimination of Discrimination against Women، General Recommendation No. 23، paras. 10–12.

مشاركة النساء السوريات السياسية على المستوى المحلي

” في المنصات الدولية التي تتناول القضية السورية، لا يوجد إلى الآن صوت يمثّل النّساء السوريات في الدّاخل سواءً العاملات، أو الأمهات، أو الأرامل ، أو أيٍّ من النّساء المتضرّرات أو المعنيّات في سورية“

سيدة مشاركة من محافظة درعا

يختلف حجم المشاركة السياسية للنساء السوريات على المستوى الأول - مستوى السلطة – في مناطق النفوذ المختلفة بين المناصفة في مناطق نفوذ الإدارة الذاتية وبين مادون الحد الأدنى في مناطق سيطرة حكومة الانقاذ والحكومة السورية المؤقتة و في مناطق سيطرة الحكومة السورية.

”ستبقى العمليّة السّياسيّة ناقصةً وغير مكتملةٍ ما دامت مشاركة النساء السوريات ضعيفةً، ولذا فإن وجود المرأة يحقّق شرط نُضج أيّ منظومةٍ سياسيّةٍ من جهةٍ، والتّعبير عن قسم كبير من المجتمع من جهةٍ أخرى“

سيدة مشاركة من محافظة ريف دمشق

وفي ظل انعدام هوامش المشاركة السياسية الفاعلة ، اتجهت النساء للبحث عن طريق مغاير للمشاركة السياسية التقليدية، لا يبدأ كما جرت العادة من المستويات الوطنية ولكن ينطلق من السياسات المحلية عبر نوعين من التدخلات الأول على مستوى السياسات المحلية الرسمية، والثاني على مستوى السياسات المحلية غير الرسمية خارج الإطار الرسمي والتقليدي للمؤسسات الموجودة سواء في المجتمع المحلي أم في المسارات السياسية والعملية السياسية.

الملزم، وعدم استيعاب أطياف النساء كافّةً ، وقلة التواجد النسوي من الاتجاهات والأحزاب المحافظة، وتبلور مشاركة النساء السياسية نتيجة ضغوط دولية أكثر مما هي نتيجة لنضوج الفكرة اجتماعياً“

سيدة مشاركة من محافظة الحسكة

تعزو بعض النساء السوريات ممن تمت مقابلتهن خلال البحث، ضعف المشاركة السياسية الرسمية للنساء و صوريتها في كثير من الأحيان، ليس فقط إلى المجتمع السوري بل للمجتمع الدولي الذي لم يسعَ بالقدر الكافي لدعم مشاركة حقيقية للنساء السوريات في مفاصل السياسة التي يرعاها.

في مين عبيحاول ”هناك من يحاول ”وضع الناشطات السوريات بشكلٍ صوري في بعض المنعطفات، ربّما لإرضاء بعض الأطراف الدّوليّة وهي في الحقيقة تمثّل دوراً صوريّاً فقط، أو يمكن إن كانت موجودةً فهي لا تمثّل فكريّاً وثقافيّاً شريحةً واسعةً في المجتمع السّوريّ“.

سيدة مشاركة من محافظة السويداء

ويستند خيار الأشكال البديلة للمشاركة السياسية إلى حقيقة أن أهم حوافز التغيير هن النساء أنفسهن فمن خلال الجماعات والشبكات الاجتماعية سواءً كانت رسميةً أو غيرَ رسميةٍ، تتفاعل النساء مع بعضهن البعض ويقمن بتجميع مواردهن الاقتصادية والبشرية معاً ويقررن بصورة جماعية كيفية استخدام هذه الموارد أو استثمارها. وتستطيع النساء اللواتي يتجمعن سوياً من أجل تحدي التوجهات التمييزية والتصدي لها أن يمارسن تأثيراً دراماتيكياً على المجتمعات المحلية، وباستطاعة الجماعات النسائية و النسوية عن طريق شجب التمييز علانية وتحفيز النساء الأخريات على المطالبة بحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تحريك عملية التغيير الاجتماعي الواسع مما يؤدى للارتقاء بواقع النساء عبر الأجيال. كما أن العمل على المستوى المحلي وتعزيز حضور النساء سياسياً وضمن الأشكال البديلة يستوفي متطلبات الانتقال الى مجتمع العدالة الجندرية من خلال :

- **الوصول:** تحدي الأعراف الصارمة بين الجنسين وعلاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين التي تضر بالنساء بكل تنوعها وخلق ظروفٍ مواتية من خلال آليات مثل الحصص أو غيرها من التدابير المماثلة لضمان وصول المرأة إلى السياسة ومناصب صنع القرار.
- **المشاركة:** الوجود الفيزيائي للنساء في صنع القرار السياسي وعمليات القيادة والمؤسسات على جميع المستويات - سياسة الوجود والحصول على النسب الصحيحة.
- **التمثيل:** تتجاوز المشاركة سياسات الوجود إلى أن يكون لها صوت وتأثير.
- **التحول:** إضفاء الطابع المؤسسي المنهجي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني التحويلي على جميع المستويات وفي جميع العمليات والممارسات والأنظمة المتعلقة بتطوير وبناء الديمقراطية.

منذ بداية عملي عام 2013 حدثت قفزة نوعية صارت بمشاركة العمل المدني والشباب والنساء الصغار في البداية كان هناك صعوبات وعدم مقدرة ولكن الآن صار "هناك تقبلٌ وصار هناك انفتاحٌ" من المجتمع وتقبل للجمعيات المحلية . للأسف الفعاليات التي تشجع المرأة ضعيفة جداً وليس هناك مشاريع وأفكار فعلية تخدم المرأة فقط هناك جلسات توعية والتمكين قليل جداً مع العلم أني لا أستهين بجلسات التوعية ولكن لابد من استهداف أشخاص مختلفين وأنماط مختلفة. أنا أجد أنَّ التأثيرَ ضعيفٌ في المنطقة رغم أن هناك خبراتٍ وثقافاتٍ ومجالاتٍ واسعةً للعمل لا يستهان بها . كل شي متوفر ولكن ليش هذا الضعف ما بعرف صراحة! "لماذا هذا الضعف.. لأعرف بصراحة"؟!!

سيدة مشاركة من محافظة ريف دمشق

أولاً: حفظ و بناء السلام

تتناول مفاوضات السلام الرسمية مشاركة المرأة ذات المغزى والمساواة الجنسانية باعتبارها شاغلاً ثانوياً وغير أساسي لوقف النزاع وغالبا ما يتم تقديم الحجج بأن الحاجة إلى الواقعية السياسية لإنهاء النزاع يجب أن تسود بشكل استثنائي رغم محورية الخبرات النسائية التي تضمن أن تشمل الدساتير والأحكام القانونية والآليات والمؤسسات الجديدة اهتمامات المرأة ووجهات نظرها واحتياجاتها، كما هو الحال بالنسبة لإصلاح المحاكم والشرطة وقطاع الأمن بشقه التنفيذي لا القانوني. مايعني أن استبعاد النساء عن مفاوضات السلام يعني تفويت فرصة فريدة لإدماج الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالنوع الجنساني وحقوق الإنسان ومعالجة الجذور الهيكلية لعدم المساواة.

تعددت المبادرات على كامل الجغرافية السورية، و رغم أن الفريق البحثي حاول تغطيتها جميعاً، لكننا لا نزعم أننا أحطنا بها بشكلٍ كاملٍ .ورغم تعدد مقاربات بناء السلام فإنها تعمل في نهاية المطاف لضمان أن يكون الرجال والنساء في مأمن من الأذى، وأن يكون لهم وصول إلى القانون والعدالة، وأن يتمَّ إشراكهم في القرارات السياسية التي تؤثر عليهم، وأن يحصلوا على فرص اقتصادية أفضل، وأن يحظوا بسبل عيش أكرم. وذلك من خلال[21]:

- جمع المجموعات المختلفة معاً لبناء الثقة وتعزيز المصالحة.
- الانخراط في أشكال مختلفة من الدبلوماسية ودعم عمليات السلام الرسمية.
- تعزيز الديمقراطية والسياسة الشاملة (على سبيل المثال، تضمين الفئات المهمشة، إطلاق مبادرات المواطنة النشطة، وما إلى ذلك).
- تحسين أنظمة العدالة (على سبيل المثال، مبادرات مكافحة الفساد، الإصلاحات الدستورية، الوصول إلى مبادرات العدالة، إنشاء لجان الحقيقة، وما إلى ذلك).
- العمل على تحسين أمن المجتمع وتنظيم سلوك القوى الأمنية.
- العمل بالتعاون مع قطاع الأعمال والتجارة لخلق وظائف مستدامة أو تحسين ممارسات التوظيف في هذا القطاع.
- تحسين البنية التحتية والتخطيط الحضري والريفي.
- خلق إعلام مجاني وشامل.
- جعل برامج التنمية (الصحة، التعليم، التنمية الاقتصادية) في مناطق النزاع أكثر حساسية تجاه ديناميات النزاع بحيث تساهم عمداً في إرساء السلام.

21. https://www.international-alert.org/ar/about/what-is-peacebuilding/

من خلال تطبيق المعايير أعلاه على مئة و اثنين و عشرين مبادرة لبناء سلام وفق المسح الذي قام به الفريق البحثي، و التي تقودها أو تشارك بها النساء السوريات بفاعلية بعناوين السلم الأهلي والمصالحة والعدالة الانتقالية ووقف العنف وغيرها، فإن المبادرات التي يمكن وضعها ضمن مبادرات لحفظ و بناء السلام هي:

1. **مبادرة (Uplifting Syrian Women)- طرطوس و صافيتا:** و هي مبادرة تسعى إلى بناء سلام مستدام في سورية من خلال التركيز على النساء ومساعدتهنَّ عن طريق تقديم دورات وورشات عمل ومناقشات وتدريبات مجانية عبر الانترنت؛ وذلك بهدف تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والتعليم الجيد وتحسين الوضع الاقتصادي، والتي تصب في صالح المجتمع عامةً وتخدم غرض إعادة بنائه.
2. **منظمة لأجل النسوية – الرقة:** مشروع دمج النساء الخارجات من مخيم الهول مع النساء من المجتمع المحلي والناشطات في المجتمع المدني لمحاولة تقريب الأفكار وبناء ثقافة معتدلة , نتج عن هذه المبادرة النادي الاجتماعي النسائي لصانعات السلام والذي بدأ بعشرين ناشطةٍ مدنيةٍ وعشرٍ من نساء مخيم الهول وعشرٍ من النساء من المجتمع المحلي لمحاولة إدماج الخارجات من المخيم بشكل نهائيٍّ في المجتمع.
3. **شبكة قائدات السلام - الحسكة :** مشروع لحماية الاسرة لتعزيز السلم الأهلي ومحاولة إدماج نساء خارجات في مخيم الهول حيث تم استهداف ثلاثين امرأةً من نساء من المخيم من أقوام وجنسيات مختلفة وأطفالهن وتم عقد جلسات توعوية وترفيهية وتدريبية عن مواضيع السلام والنظافة والحماية والدعم النفسي والوقاية بهدف إدماجهن مع المجتمع عام 2019.
4. **شبكة شأن للدراسات النسوية و بناء السلام – ريف إدلب:** و هي شبكة محلية تم تأسيسها من قبل منظمة (عدل و تمكين) في شمال غرب سورية، تعمل على بناء السلم المحلي بين المكونات الطوائفية والعرقية : سنةً و دروزاً و ومسيحياتٍ، و بين اللكونين العربي و الكردي، كما أنها تعمل بشكل عابر لخطوط الصراع مع النساء في مناطق الصراع المختلفة. تعمل شبكة شأن على تحليل أسباب النزاع من خلال دراسات، تقارب القضايا من منظورات نسوية.
5. **مبادرات تعزيز السلم الأهلي (سلام):** عن طريق عقد لقاءات بين عشائر درعا وأهالي السويداء ،مثل نشاط (بيتي أنا بيتك) و مبادرة بناء السلام التي اختتمت نشاطاتها بملتقى الشعر النبطي الذي يجمع أبناء المحافظتين المتجاورتين ويعبر عن الموروث الثقافي في سهل حوران ، والذي شاركت فيه النساء بالتخطيط والتنفيذ وفي إلقاء الشعر ،وضمَّ فئاتٍ و أطيافَ المجتمع المختلفة، التي التقت على الشعر كمدخل لحوارٍ غايتُهُ السلمُ ونبذُ العنفِ .
6. **شبكة قائدات السلام - مشروع قيادة الأنثى :** و هي مبادرة تعمل على جمع قيادات نسائية من جميع المكونات الكردي العربي السرياني الأيزيدي من خلفيات مختلفة سياسيه كانت أو اجتماعية للتعارف بين النساء ونسج روابط عملية وشخصية بينهن استناداً لرؤية القائمات على المبادرة لموقع المرأة في المجتمع وأثرها في محيطها ما يعني أن التقاء أو قبول النساء لنقاط وأفكار معينة يشكل ضمانة لقبولها من أفراد المجتمع بكامله .
7. **مبادرة من النساء الكرديات "حوار شمال سورية حول السلام في المجتمع السوري":** و تعمل على عقد حوارات في حلب والقامشلي حول دور المرأة في التحول الديمقراطي في سورية 2019. 2022\ مؤتمر المرأة السورية المنعقد في منبج 2017، والحضور كان من نساء كل المناطق السورية وتم نقاش مستقبل البلد.

تتقاطع المبادرات السبع السابقة في العمل على مساري السلام الاجتماعي والهيكلي من جهة ، وتهيئ الأرضية المناسبة للسلام السياسي من جهة أخرى وذلك عبر عدة مستويات وهي:

- **الدعوة إلى التغيير:** تسعى المدافعات فيها والناشطات إلى كسب التأييد للتغيير مما يزيد من قدرة المجموعة على معالجة القضايا، وتنضج الظروف اللازمة لذلك.
- **الحد من العنف المباشر:** تسعى الفاعلات إلى الحد من العنفِ المباشرِ عن طريق تقييد مرتكبي العنف، وتخفيف المعاناة المباشرة لضحايا العنف من النساء، مما يفسح حيزاً آمنا لأنشطة بناء السلام في الفئات الأخرى التي تتصدى لها.
- **تحويل العلاقات:** الهدف هو تحويل العلاقات المدمرة والتعامل مع مجموعة من العمليات التي تعالج الصدمة، وتحويل الصراع واستعادة الشعور بالعدالة. هذه العمليات تعطي الناس فرصاً لتلبية احتياجاتهم وخلق حلول طويلة الأجل ودائمة.
- **بناء القدرات:** تعزز جهود بناء السلام الأطول أجلاً القدرات القائمة وتلبية الاحتياجات والحقوق ومنع العنف وتهدف هذه الأنشطة إلى بناء هياكل عادلة تدعم ثقافة السلام المستدامة.

توزع مبادرات بناء السلام ضمن المسح الاستطلاعي الأولي

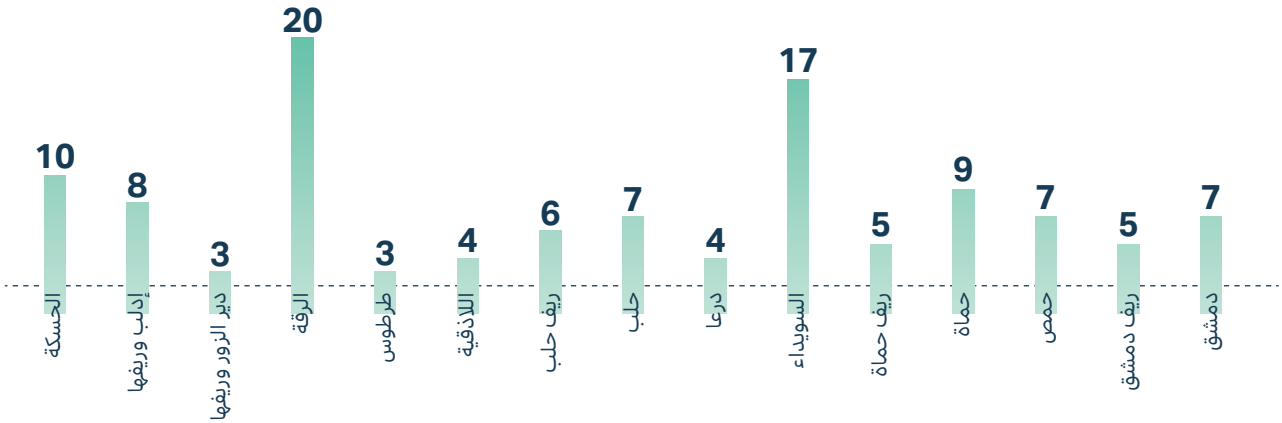

ثانياً: بنى الحوكمة المحلية

عالمياً تؤدي مشاركة النساء في صنع القرار على المستوى المحلي بشقيها البديل والمباشر إلى فارق واضح في الأداء، ففي المجالس المحلية القروية المنتخبة في الهند التي تحتل النساء فيها مواقع مؤثرة في صنع القرار، كانت نسبة عدد مشروعات المياه الصالحة للشرب في المناطق التي تقود النساء فيها المجالس المحلية أعلى بنسبة 62% من المجالس التي يقودها رجال[22].

أنا بشوف "أنا أرى" أنه برُغمِ النظرة للمجالس المحلية أنها مجالسُ خدميةٍ بعيدةٍ عن السياسة، لكنَّ وجود النساء فيها فعل سياسي بحت، (لأنن بيواجهوا) لأنهنَّ يُواجِهنَ المجتمع و سلطات الأمر الواقع لحتى يكونوا "لكي يكنَّ" بالمجالس المحلية، و مرة تم انتخاب سيدة، اسمها إيمان هاشم بريف حلب لرئاسة المجلس المحلي، لكن تعرضت لكتير من التهديدات بالقتل، فلو ماكان "فلو لم يكن" لدورها تأثيرٌ كبيرٌ ما كانت صارت ردة الفعل هذه! ومن هون بشوف "ومن هنا أرى" أنه على المستوى المحلي، هذا المنصب كرئيسة للمجلس المحلي يوازي منصب رئيس الجمهورية.

سيدة مشاركة من ريف حلب

22. اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2007 ، النساء والأطفال، العائد المزدوج للمساواة – الصفحة 51

جدير بالذكر، أن مشاركة النساء في العمل السياسي المحلي تؤدي إلى ترجيح كفَّة توزيع موارد المجتمع المحلي لصالح النساء و الطفلات ، وأن لمشاركة النساءِ أثراً فورياً ومباشراً على النتائج التى تتحقق لمصلحة النساء و الطفلات ، يفوق الأثر الذي تحدثه التشريعات أو السياسات الوطنية[23].

ثالثاً: المشاركة السيبرانية

اتجهت النساء السوريات للمشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي وفرت لهنَّ بدائلَ فاعلةً في التأثير على المجتمع والرأي العام و أيضاً وبالتالي التأثير المباشر وغير المباشر على صناع القرار، مستفيداتٍ مما يتيحه الحضور في الفضاء الشبكي، للفاعلين/ات من روابط وعقد، للوصول إلى مستويات عليا لصنع القرار السياسي، من حيث انخراط هؤلاء الفاعلات في روابط شبكية من الأسفل إلى الأعلى، في عملية اتخاذ القرار وصنع الرأي العام، إلى جانب المبادرات من أعلى إلى أسفل للمفاصل السياسية والمؤسسات، ضمن إعادة تفاوض دينامية على الحدود بين المجتمع والدولة، وذلك على نحو يؤثّر في رسم السياسات العامة.

كما ساهم الفضاء العام الافتراضي في فتح نقاشات عامة كانت حكراً على السلطة التي تتحكم بالخطاب والنقاش السياسي، و في إحداثِ وفرةٍ في المشاركة المواطنية ونقل النقاش السياسي بموجبها من فضاءاته التقليدية المعروفة إلى فضاءات جديدة، مكنت من إدماج المزيد من المواطنات في العمل السياسي، وأتاحت لهن فرصة التعبير والمشاركة، كما أن جميع العناصر السياسية ذات الصلة بالثقافة السياسية (التمثيل الوساطة، الإعلام، الأحزاب... إلخ) تأثرت بانبثاق الشبكات الاجتماعية الرقمية، وعرفت تغيرات عميقة في شكل وطبيعة العمل والمشاركة السياسية.

> **”الفيس بوك هو برلمان بحد ذاته، لأنه ببساطة فيني أحكي اللي بدي ياه، و ناصر للقضايا اللي بتهمني و أعمل إشارات“ تاغات“ للي بدي يسمعوا رأيي، و أحشد نساء من مناطق مختلفة لحتى نعمل ضغط و تغيير“**
>
> سيدة مشاركة من جبلة

وعلى الرغم من المساحات التي يوفرها الإعلام الاجتماعي للمشاركة السياسية ، إلا أن الاستخدام المكثف له يثير المخاوفَ من أن تكتفي النساء بالمشاركة الافتراضية دون ترجمتها إلى أنشطة سياسية ترتقي و التحديات التي تواجه المجتمع السوري كما يمكن أن تكرس وسائط الإعلام الاجتماعي التمييز ضد النساء إذا ماتم تفضيل المشاركة الافتراضية من قبل الذكور والمجتمع مقابل استبعاد النساء عن الفضاء العام الفعلي وعن صناعة القرار. وعلى الرغم من هامش الحرية الذي توفره شبكة الانترنت والمساحة للنساء أو الفتيات اللاتي يمتلكن المعرفة و المهارات لاستخدام وسائل الإعلام الجديدة، والانخراط في الحياة السياسية، وتمكين شرائح معينة من النساء، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى تهميش شرائح أخرى تعاني ” أمية الانترنت ” أو في المناطق النائية و الريفية التي لا يوجد بها شبكة الانترنت.

23. اليونيسيف، وضع الأطفال فى العالم 2007 ، النساء والأطفال، العائد المزدوج للمساواة – الصفحة 60-59

رابعاً: الوساطة و حل النزاع

من أبرز الأشكال البديلة للمشاركة السياسية وفق تقاطع أراء المشاركات هي "الوساطة "و هي إحدى الاستجابات الكثيرة المكنة للنزاع أو الأزمات أو الاضطرابات ويمكن تعريف الوساطة بأنها "عملية التواصل المنظم التي يعمل فيها طرف ثالث محايد مع أطراف النزاع من أجل إيجاد حلول مقبولة من قبل الجميع بطريقة تراعي مصالح الأطراف المعنية كافَّة ".وقد حدد إطار دعم الوساطة التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخصائص الرئيسية التالية للوساطة:

- الوساطةُ طوعيةٌ، وتتطلب موافقة الطرفين/الأطراف.
- تترك الوساطة الاستقلالية للطرفين/الأطراف للتحكم بنتائج عملية الوساطة.
- توفِّر الوساطة فضاءً مشتركاً ،يمكِّن الطرفين/الأطراف من مناقشة قضايا حساسة.
- تعتمد الوساطة على موضوعية الوسيط.
- تقوم الوساطة على احترام الوسيط لمبدأ السرية.

ينظر للنساء المشاركات في عملية الوساطة المجتمعية على أنهن جديرات بالثقة وذوات مصداقية من قبل الأطراف المتنازعة. وباعتبارهن "وسيطات من الداخل"، فإنهن يظهرن نقطتين ثابتتين من نقاط القوة: القدرة على بناء العلاقات أو الاستفادة منها، وامتلاك معرفة مفصلة عن النزاع وأطرافه.وقد ظهرت أشكال هذه الوساطات باكراً في سنوات النزاع في منطقة الزبداني شمال غرب دمشق عندما بدأت المنطقة في الخضوع لسيطرة قوى المعارضة، و حاصرتها الحكومة السورية وطالبت السلطات الرجال بتسليم الأسلحة والاستسلام، مما يعني أن النساء فقط يمكنهن التحرك بأمان عبر خطوط السيطرة.

و حالياً تلعب النساء ضمن شبكة شأن للدراسات النسوية و بناء السلام دوراً هاماً في الوساطة بين القرى الدرزية ومحيطها في ريف إدلب كما كان للنساء دورٌ فاعلٌ في حلِّ النزاع الناتج عن مشكلة بين النازحين من عرب بني خالد، مع القاطنين في المنطقة الممتدة بين معرة الإخوان و كفتين، حيث لعبت النساء من شبكة شأن دوراً فاعلاً في حل تلك المشكلة عام 2022 ، ويمكن النظر الى هذه الوساطات على أنها مشاركات تأسيسية على المستوى المحلي ولسد الفراغ في ريف إدلب التي لا يوجد في مجالسها المحلية تمثيل معتمد للنازحات/ين ، وتستمر محاولات التضييق و التهميش للأقليات فلا يوجد مجالس محلية للقرى المسيحية، أما القرى الدرزية فشكّلت مجالس منعزلة وهي مجبرة على الخضوع للإدارة المدنية التابعة لحكومة الإنقاذ.

"كنساء من الطائفة الدرزية، منعرف كتير منيح قديه "نعرف جيداً بشاعة الإقصاء" الإقصاء بشع، لأنه كان يتم إقصاؤنا من كل شي بس "فقط" لأننا دروز، و لما صارت المشكلة بين عرب بني خالد النازحين و أهالي قرانا، حطينا حالنا محل "تخيلنا أنفسنا مكان" النازحين، فشعرنا بشعورهم بالإقصاء و قررنا ندخل بالمشكلة. أول شي صاروا الناس يضحكوا علينا، أنو معقول نحن نساء نقدر نغير؟ بس "لكن " لما حكينا مع الشيوخ أنن لازم"انهم يجب أن" يتدخلوا و حكينا مع الأمهات من بني خالد أنو هذا الخلاف سيؤدي لدم، بلشوا الطرفين "بدأ الطرفان" يستمعون لبعض، و انحلت المشكلة. بصراحة ما همنا أنهم ضحكوا، لأنه من يضحك أخيراً يضحك كثيراً".

عضوة من شبكة شأن

كما كان لافتاً أيضاً اختراق النساء للمؤسسة الأبوية للمجالس العرفية المحلية التي تتولى حل النزاعات في المجتمع مستندة لنفوذها المعنوي التي حافظت عليه في القبيلة وفي مجتمعات الأقليات الدينية أو القومية والتي ازدادت فاعليتها بشكلٍ أكبر بعد عام 2011 في ظل انسحاب الحكومة من مناطق كثيرة من البلاد.خاصةً وأن بعض المجتمعات والجماعات المحلية قد تعتبر هذه الآليات غير الرسمية وسيلة أكثر عملية وفعالية من الإجراءات الرسمية وأكثر توافقاً مع معاييرها الثقافية

و رغم ضيق هامش المبادرة وصعوبة العمل الجماعي ظهرت مبادراتٌ غير تقليدية قامت بها نساء من دمشق للتصدي للعنف المحلي تجاه النازحين/ات داخلياً ،مثل منظمة مبادرون، من خلال تشكيل لجان محلية تضم فاعلات ومؤثرات اجتماعيات ومساحات محايدة حيث يمكن للناس أن يجتمعوا ويناقشوا القضايا التي تؤثر على حياتهن/م، وفي مقدمتها التفاعل مع النازحات/ين واعتبارهن/م جزءاً من المجتمع المحلي، وحل النزاعات التي قد تنشأ بينهن/م عن طريق الحوار ، وهو ما ظهرت نتائجه ببط في معاملة النازحات اللواتي أبلغن عن تحرش وعنف أقل من أفراد المجتمع المضيف، وقبولاً أكبر لأطفالهن في المدارس.

و في ريف إدلب، تقوم النساء من ذوات المعتقلين عند هيئة تحرير الشام بأدوار الوساطة مع حكومة الإنقاذ من أجل الكشف عن مصير ذويهن، و رغم أن هذه المجموعات ليست مهيكلة بإطار مبادرة منظمة، لكنها شكلت موجةً نسائية في مواجهة الاعتقال و التطرف، و يشار لهن في ريف إدلب بمجموعة معتقلي هيئة تحرير الشام.

كما أن أحدث أشكال هذه الوساطات تتم حالياً في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، من خلال انضمام النساء إلى "لجان الوساطة المجتمعية" للمساعدة في حلّ الخلافات بالطرق السلمية في ظل غياب المحاكم الرسمية منذ انسحاب الحكومة من المنطقة. يتمحور عمل النساء في هذه اللجان حول التدخل لإنهاء القضايا التي يكون أحد أطرافها من الإناث، ويوفّر حضورهن مساحة آمنة للسيدات كي تشرحن مشكلاتهن بحريّة، وتتشكّل تلك اللجان من عدد من وجهاء المجتمع والمؤثّرات/ين ورجال الدين، وتعتمد في حل غالبية المشكلات على التقاليد والعرف الاجتماعي، وكذلك الخبرة القانونية لبعض عضواتها و أعضائها، وقد ساهمت في إنهاء مئات المشكلات المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة، ومنها أحكام الميراث، والزّواج والطّلاق، وتسجيل الأطفال[24]

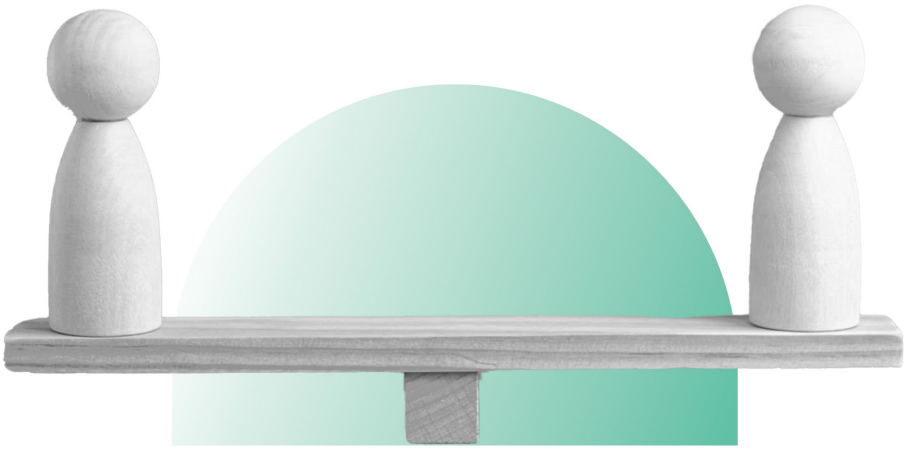

24. . salonsyria.com/en/الصلح-خير-مقابل-الثأر-العشائري/

خامساً: رفع الوعي السياسي

تعمل منظمة عدل و تمكين على نشر مفاهيم الديمقراطية و المواطنة الفاعلة للنساء كما تقوم ببرامج رفع للمعرفة السياسية لضمان مشاركة فاعلة للنساء على المستويين المحلي و الوطني كما تقوم بالتشبيك بين النساء من المستوى القاعدي مع الفاعلين/ات الدوليين من أجل تحقيق المساواة الجندرية في الشأن العام.

كما تعمل مبادرة أنتِ في السويداء على التوعية والتمكين الحقوقي والسياسي والجندري للنساء ، ورفع الوعي المجتمعي حول أهمية مشاركة النساء في الحياة العامة، والسعي لتخفيف العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال ندوات وورشات تدريبات حول القوانين التميزية ضد النساء في القانون السوري والبحث في المواد التميزية للعمل على تعديلها أوإلغائها من خلال المناصرة ،والبناء على المواد القانونية الحالية والاستفادة منها لتعزيز حقوق المرأة، وجلسات توعية وتدريب عن الدستور ومسار العملية السياسية في سورية.

أما في دمشق و ريفها، فتعمل مبادرة أمان على تقديم تدريبات حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في دمشق وريفها، و تنظيم عدة ورشات ولقاءات مع سيدات في دمشق وشرح مفهوم الحياة السياسية وكيفية حضور النساء في الشأن العام. وفي جرمانا، تعمل منظمة نيسان على دورات تمكين للنساء سياسية و جلسات نشاط مركزة لمفاهيم وقضايا سياسية آنية عبر جلسات حوار ثقافي شهرية .

أما في مدينة دمشق، فكانت مبادرة رحلات تعلّم مع مؤسسة حياة التي تعمل على خطة طريق واضحة المعالم للانتقال بالنساء السوريات من السكون المجتمعي إلى حالة الفعالية المجتمعية من التمكين الاقتصادي والمجتمعي والسياسي، للوصول بالنساء الى مراكز صناعة القرار بداية من الإدارة المحلية إلى مختلف مستويات المناصب السياسية والمجتمعية. و في محافظة درعا، كان من الملاحظ الغياب التام لمفاهيم المشاركة السياسية أو البدائل لها، و تمنعت العديد من النساء المستهدفات في البحث عن ذكر تلك التسميات بسبب القبضة الأمنية، لكنهن تكلمن عن أدوار النساء في الدفاع المدني السوري الذي كان كفيلاً بتوسيع مجال مشاركة النساء في الشأن العام، كما تحدثن عن أدوار النساء في المصالحات المحلية مع الحكومة السورية، و خصوصاً في ملف المعتقلين و المطالبة بالإفراج عنهم.

سادساً: روابط النساء من الضحايا و لأجل الضحايا

في ملف المعتقلات/ين والمفقودات/ين وفي مواجهة مناخ الإفلات من العقاب، برزت روابط أهالي الضحايا وغالبية عضواتها من النساء ذوات المعتقلات/ين أو المخفيات/ين مثل عائلات من أجل الحرية.

> **مئات الآلاف من السوريين معتقلون أو مختفون، معظمهم اختفى على يد النظام السوري، هم أبناؤنا وبناتنا، هم فلذة أكبادنا، زوجات وأزواج وأباء وأمهات، لم يرفعوا السلاح واتخذوا السلمية سبيلاً. نحن نقف ضد الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي الذي يرتكبه النظام وعدد من أطراف النزاع، نريد أن نحشد الوعي الشعبي للضغط على جميع الأطراف للامتثال لمطالبنا. لن تتوقف حركتنا حتى يتم إطلاق سراح كل سوري وسورية.سنعمل على توسيع حركتنا لتشمل كل عائلة لديها شخص مفقود أو محتجز، بغضِّ النظر عن العرق والدين والمعتقد السياسي. لقد حاولوا إخافتنا وترهيبنا، قيل لنا أن نصمتَ ولكن لن يتمَّ إسكاتُنا، إننا نصرخ في وجه هذا العالم الظالم نطالب بعودة أحبابنا.**
>
> عائلات من أجل الحرية

كما برزت مبادرات دعم الناجيات من المعتقل وضحايا العنف الجنسي خلال الاعتقال لمحاربة الوصم الاجتماعي والمتمثل بلوم الضحية بدلاً من الجناة- والذي تفرضه العادات والتقاليد والوعي الجمعي عن النساء وموقعهن في المجتمع، لتنتقل بعدها إلى مرحلة الفعل والمشاركة في جهود المحاسبة ومنع إفلات الجناة من العقاب، والتي تشكل أساساً لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والعنف الجنسي عموماً وضمانةً لعدم تكراره مستقبلاً، وتعمل هذه المبادرات أساساً على توثيق الانتهاكات وإنشاء قواعد بيانات تشكل الأساس للمحاسبة وأي من برامج العدالة الانتقالية التي يمكن أن تطبق في سورية،والتي منها إجراءات البحث عن الحقيقة و العدالة الجنائية و جبر الأضرار و إصلاح المؤسسات و تخليد الذكرى. و من المهم هنا، أن البحث رصد ثلاث مجموعات للناجيات، في ريف إدلب و في حلب و في دمشق، رفضت إداراتهن أي ذكر لأسماء تلك التجمعات أو معلومات عنها في البحث.

سابعاً: المشاركة عبر الفنون

كان في في صلب المبادرات التي قامت بها النساء في سورية باستخدام الفن التشكيلي وتضمين الأعمال الفنية مفاهيم المساواة والعدالة وعدم التمييز ضمن مايسمى آلية «التنبيه» التي تطبق عادة لإعادة تكرار التوقعات العامة أو استكشاف مشاعر أصحاب المصلحة فيما يتعلق بقضايا مختلفة أو حث لتوجيه الجمهور نحو سلوك معين، من خلال تقديم اقتراحات بشكل غير مباشر للتأثير على سلوك وتصورات للمجموعات أو الأفراد. هذا النهج طويل الأجل ومن غير المحتمل أن يتسبب في أي تغييرات سريعة في المجتمع، لكنه يترك آثار بالغة الإيجابية مستقبلاً . ومن بين التشكيليات اللاتي عملن على هذا النوع من المبادرات في إدلب الفنانتان أماني العلي و نرمين شعار "كاريكاتير"، الفنانة سلام الحامض "غرافيتي "، والفنانة دينا حمدان رسم على الخيم ، والفنانة التشكيلية غيثاء زنكيح.

أما في مناطق النفوذ التركي، تحديداً في عفرين، فإن عازفة الطبل نوبهار سليمان الكردية و قرعها على الطبل يعزز من تواجد النساء في الفضاء العام، و الذي تعتقده إحدى النساء المستهدفات أنه:

> **"المسار الإجباري للمشاركة السياسية بمختلف مستوياتها، إذ لايمكن حدوث الفعل التواصلي الاجتماعي دون فضاء عام يحتويه و يعزّز النشاط الحيوي للأشخاص ووجودهن ويلعب الفضاء العام وموقع النساء فيه دوراً محورياً في تكوين النساء وهوياتهن المتمثّلة بانتمائهن وسلوكهن وحضورهن على المستوى المادي، و يكسر تواجدهن فيه احتكاره من قبل الرجل المدعوم بالأعراف والتقاليد والتفسيرات الدينية ومنظومة القيم التي تغذي الذهنيات التقليدية".**
>
> سيدة مشاركة من عفرين

كذلك استخدمت النساء الفنون لتكريس التعددية والحقوق الثقافية، حيث تشارك في عفرين وفي عدد من مناطق الإدارة الذاتية بالمشاريع الفنية وفرق العزف و الرقص الفلكلورية الكردي مثل حركة الهلال الذهبي للمساهمة في إدراك التعدد الثقافي وتعزيزه و بالاعتراف بالتنوع الثقافي وإدارته وتعزيزه على المستوى الوطني بعد سنوات من الأحادية الثقافية في سورية.

> **" الفلكلور الكردي هو أساسنا، و ألة أثر أكثر من السياسة ألنا، لأنه السياسة اللي بتقود المفاوضات بتمشي على مبدأ الاتفاقات و المصالح، لكن هاد الفكلور هو وجودنا، هو الفعل المقاوم السلمي الوحيد اللي مندافع فيه عن هاد الوجود".**
>
> سيدة مشاركة من كوباني

كما شكل الفن التشكيلي عنصراً أساسياً في الفعاليّات الثقافيّة والاجتماعيّة التي تم تنفيذها بهدف إحياء ذاكرة الجزيرة السورية الثقافيّة والاجتماعيّة والفنّيّة، بالتركيز على الصور واللوحات والرسوم التي تحمل عناصر ثقافيّة وأزياء تقليدية تخصّ أهالي مدينة الرقّة، وتتضمن دعوة للمجتمع السوريّ للدفاع عن حقّ الناس باستعادة الوجه الحقيقيّ لمدنهن/م وقراهن/م بعدما حرمه تنظيم "داعش" خلال حكمه للمنطقة وسيطرته على كلّ مظاهر الحياة في الرقة وريفها وعلى الساحات والشوارع، وحاول طمس هويّتهما وتغيير أزياء الناس والأهالي من نساء ورجال على حدّ سواء.

"نحن عم نحافظ على هويتنا عن طريق حفظ التراث، و منخاف بعد فترة يروح تاريخ الرقة نتيجة اتفاق سياسي ظالم، و تصير الرَقة اللي كان اسمها الرِقة من كثر مو زينة" لشدة جمالها ورقتها" و رقيقة، يصير اسمها ركَاني، على اسم المدن الكردية"

سيدة مشاركة من الرقة

ثامناً: الإعلام البديل

ترى العديد من المشاركات، بأن مبادرات العمل الإعلامي بأشكاله المختلفة أيضاً أحد الأشكال البديلة للمشاركة السياسية، ففي مناطق شمال غرب سورية يمكن الحديث عن رائدات للعمل الإعلامي الذي غابت عنه النساء تماماً قبل عام 2011 مثل الصحفيتين، سلوى عبد الرحمن، يقين بيدو اللتين قامتا بالتغطيات الميدانية وإعداد التقارير المصورة، والمواطنات الصحفيات حنين السيد، و شادية التعتاع و سارة القاسم التي تغطي باللغة الانكليزية. ندرج هذه الحالات تحت أهمية كسر الفضاء العام من قبل الذكور، حتى يصبح مهيئاً للمشاركة سواءً السياسية أو البديلة من قبل النساء و تقبل المجتمع له. و هنا أكدت إحدى المشاركات بأن عمل الإعلاميات وبسبب الانقسام الحاد في المجتمع والإشكالية المحيطة بظهور النساء في الإعلام عرضهن لدرجات شديدة من العنف تحولت معه وسائل التواصل الاجتماعي لمنصات للتشهير والمضايقة والتنمر والاعتداءات اللفظية التي كثيراً ما تقمع الكرامة الانسانية بطريقة يستحيل أن تظهر واقعياً بذات القدر.

" بوقت الحرب، الإعلام مانه "ليس" سلطة رابعة، هو السلطة الأولى لأنه الوحيد اللي قادر يحكي الواقع و يطالب بالتغيير"

سيدة مشاركة من محافظة إدلب/جسر الشغور

تاسعاً: التمكين الاقتصادي

ترى النساء المستهدفات بأن التمكين الاقتصادي هو بوابة للمشاركة العادلة للنساء لأنه يحقق الاستقلال الاقتصادي، وهو أحد أهم عوامل تحرر النساء الذي يتيح لهن المشاركة في الشأن العام. تشكل المبادرات التي تترأسها أو تتولى إدارتها النساء بحد ذاتها شكلاً من أشكال التصدي للعديد من التحيزات والتوجهات التي تنطوي على تمييز في المعاملة في مختلف القطاعات، كما أنها بالإضافة لمناصرتها لحق النساء في العمل المأجور، تعمل على التمكين الاقتصادي الفعلي والذي من مقوماته استقلال النساء المالي وتمكينهن من إدارة مداخيلهن والتحكم بصرفها وادخارها، وذلك من خلال حملات التعريف بالعنف الاقتصادي بشكل عام والتركيز في الدعم والمناصرة واقتراح سياسات فاعلة لحماية ضحايا العنف من النساء الذي لا يقتصر اقتصادياً على النساء المحرومات من العمل أو التعليم فحسب، بل يمتد ليشمل العاملات اللاتي يتعرضن أحياناً لاستبداد الشريك أو الولي المادي وإطباق الحصار الاقتصادي عليهن، فيتم حرمانهن من راتبهن الشهري الذي يتم تسليمه للزوج أو الأب بالكامل وطلب موافقته للتصرف بأي جزءٍ منه . قضية الميراث وحق النساء في التملك والذمة المالية المستقلة كانت محوراً للعديد من المبادرات لمحاربة حرمان النساء من الميراث في مناطق مختلفة من سورية الذي و رغم إقراره قانونياً وشرعياً ، تستمر بعض المجتمعات الزراعية بشكل خاص بحرمان النساء من هذا الحق تحت طائلة العزل الاجتماعي والنبذ وربما العنف المباشر بحال مطالبتها به، وكان لافتاً بين المبادرات المشمولة في المسح تعاون ثلاثٍ منها مع المؤسسة الدينية عن طريق تنظيم فعاليات استقبلت فيها رجال دين لتوضيح موقف الشريعة الاسلامية القاطع بالذمة المالية المستقلة للمرأة وحقها في الميراث .

في التمكين الاقتصادي، أيضاً وفي سياق متصل بعمل النساء شكلت بعض المبادرات تطبيقاً عملياً لمفهوم العدالة "الجندرية" للنوع الاجتماعي في بيئة العمل وتوزيع الأدوار بين الجنسين على أساس مهني من منطلق الشراكة، وذلك بإتاحة الفرصة لهما لاكتشاف قدراتهما واكتساب مهارات، وتوظيف هذه القدرات في القيام بأدوار جديدة، وكسر الأدوار النمطية حيث بدأت النساء بالعمل في صيانة الأجهزة الإلكترونية في ريف إدلب، و القامشلي ضمن محل ألوان مثلاً. و أصبحت النساء في شمال شرق سورية، تقدن سيارات الأجرة و الشاحنات الضخمة و في مناطق سيطرة الحكومة يعملن كسائقات لسيارات الأجرة أيضاً و بائعات على عربات متنقلة في الشارع.

في إطار التمكين الاقتصادي والاجتماعي إن جاز التعبير كان لافتاً مبادرات التدريب على صيانة الأجهزة الخليوية والحواسيب، وهي المهنة التي فرضتها الحاجة على النساء السوريات بعد تعرض أعداد منهن لانتهاك الخصوصية والابتزاز و التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي والذي يؤدي بشكلٍ مقصود أو غير مقصود إلى إبعاد النساء عن الشأن العام و ترهيب كل من تفكر في العمل العام أو المشاركة، لذلك أتت مبادرات تمكين النساء من الصيانة، بثلاث أهداف، الأول تأمين مساحات افتراضية آمنة لمشاركة النساء في الشأن العام، كسر النمطية الجندرية بالعمل و إحداث تغيير في التقسيم الجندري، و الثالث تأمين دخل اقتصادي مستقل للنساء.

عاشراً: مجابهة التطرف و تجنيد القاصرات

على المستوى المحلي في مناطق الإدارة الذاتية تعددت مساحات عمل المبادرات النسائية بعد هزيمة تنظيم الدولة من خلال العمل التوعوي للتعامل مع المشكلات الاجتماعية الموروثة في المنطقة والتي رسخها التنظيم المتطرف، وطرح مفاهيم المواطنة والمساواة وقضايا الجندر للنقاش العام، بالتوازي مع التصدي للبنية الفكرية التي أسسها تنظيم الدولة الاسلامية في المنطقة، كما تصدت النساء منفردات أو على شكل مجموعات لعمليات خطف وتجنيد القاصرات، في ظل استجابة خجولة من الروابط الإعلامية والمنظمات الحقوقية، واقتصارها في حال وجودها على التعامل مع الحاجات المادية للمجندات اللاتي تمت استعادتهن، بدون التركيز على حاجاتهن النفسية والتنموية.

وكان للناشطات المدنيات الدور الأكبر في تسليط الضوء على تجنيد القاصرات واستمرار المطالبة بوقفه ،واستعادة المختطفات، والسعي لإنهاء ظاهرة تجنيد القاصرات، واقتراح آليات وبرامج الوقاية والمكافحة اللازمة، من خلال ما يسمى بالمنهج المنظومي الشامل لمكافحة تجنيد الطفلات. كما شكلت الأمهات لجنة للمطالبة ببناتهن وخرجن للتظاهر والاعتصام أكثر من مرة.

"عملنا مسيرة وتجولنا بمدينة عامودا مع حمل لافتات ضد تجنيد القصر (لا لتجنيد القصر ، لا للعسكر ، المدرسة هو مكان الأطفال)، بعد هيك تم تحديد يوم بالقامشلي و نفذنا أول اعتصام من خلال التشبيك والتنسيق مع الكثير من الجمعيات النسوية والناشطات في المنطقة لمنع تجنيد القاصرات واستطعنا بالفعل إعادة عدد من الطفلات اللواتي برأيي تم خطفهن من أجل التجنيد لنصل فيما بعد ونتيجة الضغط لسن تشريع من قبل الإدارة الذاتية لتجريم تجنيد القُصَّر"

سيدة مشاركة من مدينة القامشلي

25. هذه أسباب تدهور الاقتصاد السوري إلى قاع جديد (alaraby.co.uk)

أحد عشر: الكيانات السياسية الموازية

بعض المبادرات قدمت مايمكن تسميته بالعمل السياسي الموازي أي الجهود غير الرسمية المبذولة من قبل الفواعل غير الرسمية من منظمات غير حكومية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجماعات الضغط، والذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في مجالات مختلفة و ذلك بهدف توجيه السياسات عن طريق الاتصال والتعاون والحوار.

منها الحركة السياسية النسوية التي تعمل على إصدار ورقات سياسية دورية و تقوم بالتنسيق مع السياسيين على المستوى الدولي، و تجمع سوريات من أجل الديمقراطية الذي صدرت عنه وثيقة من أربع و أربعين مبدأ في وثيقة تتطلع إلى دستور ديمقراطي وترسم ملامح الدولة الديمقراطية المنشودة ولم تقتصر على قضايا النساء وكان من ضمن هذه المبادئ حيادية الجيش، علمانية الدولة، استقلال القضاء، فصل السلطات وكلها مطلبات تصب في بناء دستور.

أيضاً مبادرات تعزيز مستوى المشاركة السياسية والتمثيل الفعال للنساء من خلال بناء قدرات النساء المنتخبات لمواقع المسؤولية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالنساء ، ليصبحن قياداتٍ مجتمعيةً وعوامل للتغيير في مجتمعاتهن، يعملن على تناول قضايا النساء وتحسين التصورات حول المشاركة السياسية للنساء، وتأسيس آليات الحوار العام من خلال المنتديات المخصصة للنساء، وتوفير الدعم التقني والمالي للمبادرات التي تتناول احتياجات محددة وضرورية لهن، من أجل تطوير التصور والإدراك العام، ودعم مشاركة النساء في البيئات العامة والسياسية.

الفصل الثالث

تبدل الأدوار خلال الزلزال

في السادس من شباط عام 2023، و خلال فترة جمع البيانات ضرب زلزال بلغت قوته 7.8 درجة تركيا وسورية و كانت أكثر المناطق السورية تأثراً به، هي إدلب و ريفها، حلب و ريفها، و دمشق و اللاذقية و جبلة و هذه المناطق هي جزء من النطاق الجغرافي الذي يغطيه البحث.

كان لذلك أثر إجرائي سلبي، ففريق البحث المركزي متمركز في غازي عنتاب التركية، بحيث وجدوا أنفسهن/ن في الشارع دون وجود أي مكان يتجهون إليه أو أي مساعدة في الإيواء و الاحتياجات الأساسية، كما أن الأمر ذاته عانى منه فريق البحث الميداني، و خصوصاً في ريف إدلب و عفرين، بحيث تدمرت بيوت الباحثات الميدانيات، و أكملن العمل من الخيم المؤقتة التي أمنتها المنظمات الإغاثية المحلية. و على صعيد آخر، رفضت الكثير من النساء اللواتي تم الترتيب معهن سابقاً، الحديث مع الباحثات، لشدة هول الصدمة و لأنهن يرين بأن "موضوع البحث يحتاج لاستقرار حتى تتم مناقشته، و ليس في وضع شعب في مهب الريح" وفق ماقالت إحدى السيدات. فضلاً عن الصدمة النفسية التي عانى منها بعض الأفراد من الفريق، مما انعكس على المخطط الزمني و أدى إلى انزياح في التوقيت.

وفي رصد أدوار النساء السوريات فترة الزلزال، لاحظ الفريق البحثي، أن هناك تغيراً بها تجلى بانخراط عدد كبير جداً من النساء بالعمل الإغاثي و كثافة تواجدهن في مراكز الإيواء الرسمية و الجوامع و المدارس في كل من دمشق و حلب و جبلة و اللاذقية أو في الجوامع و خيم الإيواء في إدلب و عفرين مع المتضررات من أجل التطوع لإغاثة النساء إما عبر توفير الأغطية و الأطعمة و الفوط الصحية من بيوت الأقارب أو عبر التطوع بالتوزيع مع المنظمات الإغاثية المحلية.

> **" أول مرة بشوف "أرى" هاد العدد من النساء بكل مكان بإدلب، حسيت للحظة بأن الزلزال إيجابي، و لمت نفسي، لأن الزلزال كتير قاسي، بس خلى "جعل" تواجد النساء مع الرجال بكل الأماكن أمر أقل من عادي"**
>
> الباحثة الميدانية في إدلب

كما أن العديد من النسويات اللواتي لم تكنَّ في الميدان الإغاثي خلال سنوات النزاع، شعرن بالاستجابة . و على الرغم أن العمل الإغاثي يُنظرُ له بأنه نابعٌ من الأدوار الرعائية للنساء، و عليه لا يمكن تصنيفه كدورٍ بديلٍ للمشاركة السياسية، لكنه اتخذ بُعداً آخر خلال الزلزال فقد أصبح الفضاء العام مفتوحاً أكثر أمام النساء، كما أنه كان فرصة لتناصر النسويات لاحتياجات النساء بغض النظر عن العيب الاجتماعي المرافق لها، والمقصود هنا هو الفوط النسائية إما للدورة الشهرية أو للإفرازات المهبلية، و كان لذلك أثرٌ مباشرٌ في طريقة استجابة المنظمات الإغاثية التي بدأت بتجهيز سلل نظافة خاصة بالنساء، و كأن ما يتعلق بالنساء شخصياً تحول إلى سياسة استجابة حساسة للنوع الاجتماعي.

و في جلسة نقاش مركزة إضافية مع نساء متضررات من الزلزال و أخريات مستجيبات له من داخل سورية لم تتواجدن في أي مسارٍ سياسيٍّ سابقاً، عبرت النساء عن مخاوفهن من استغلال الزلزال لإعادة التطبيع مع الحكومة السورية خصوصاً من بعض الدول العربية و من تغيير واشنطن لمسارها بتخفيف القيود المصرفية لستة أشهر من أجل السماح للمساعدات الإغاثية بالتدفق بحرية إلى سورية، و كذلك من الموقف الأوربي الذي حذا حذو الولايات المتحدة الأمريكية. كما تساءلت النساء عن مدة فعالية منهج "الخطوة مقابل خطوة" الذي يتبعه المبعوث الأممي الخاص لسورية السيد غير بيدرسون. لكن، رأت نساء مشاركات أخريات، بأن إعادة العلاقات بين الدول العربية و الحكومة السورية إيجابي على المدى البعيد لأنه يخرج سورية من البوتقة الإيرانية ويعيدها إلى المحيط العربي كما أن هذه العلاقات الجديدة ستسهل من حياة المواطنات/ين.

خلط الزلزال الأوراق و أصبح الحديث بالسياسة جزءاً من نقاش النساء على المستوى القاعدي، و دمجن بين السياسة و الإغاثة، و لم يعد الحوار السياسي حكراً على أروقة السياسة الرسمية، فراحت النساء تناقش قضايا سياسية أساسية في فلك غير سياسي و غير رسمي، في الوقت الذي لم يصدر عن السياسيات السوريات أي تصريح إزاء القضايا التي طرحتها النساء في جلسة النقاش.

الفصل الرابع

تحديات ومعيقات المشاركة السياسية البديلة

" يعود سبب تغييب المرأة السورية في حقل السياسة إلى قيود قانونية إلى جانب الثقافة المجتمعية، والأعراف الأسرية التي تكرس الثقافة البطريركية في المجتمع، والتي تركز بدورها مراكز السلطة بيد الذكور، وحصر حضور النساء في حيز الأسرة الضيق دون السياسة"

سيدة مشاركة من ريف إدلب/ نازحة من معرة النعمان

يمكن تقسيم التحديات التي تقف أمام مشاركة النساء السياسية على المستوى المحلي إلى:

- تحديات سياسية: تتعلق بطبيعة السلطة والنظام السياسي الحاكم .
- تحديات قانونية: تتعلق بالقوانين التمييزية ضد النساء عموماً .
- تحديات ذاتية: تتعلق بضعف العمل المؤسسي وعدم التنسيق بين الهيئات والمجموعات، وافتقار النساء للوعي الكامل لحقوقهن
- تحديات اقتصادية: بشقين الأول يتعلق بالواقع الاقتصادي في سورية ، والذي يؤثر على مختلف مناحي الحياة والثاني المتعلق بعدم المساواة في الأجور وضعف الاستقلال الاقتصادي للنساء
- تحديات ثقافية واجتماعية: تتعلق بالنسق القيمي الذكوري الحاكم للمجتمع، والأدوار النمطية للنساء والنظرة لعمل المرأة ولموقعها في المجال العام والأعراف والتقاليد السائدة .
- تحدبات أمنية : تتعلق بالواقع الأمني غير المستقر وغياب أي ضمانات قانونية لحماية الافراد من تجاوزات السلطة ومن ضعف الوضع الأمني عموماً.

معيقات المشاركة السياسية للنساء السوريات

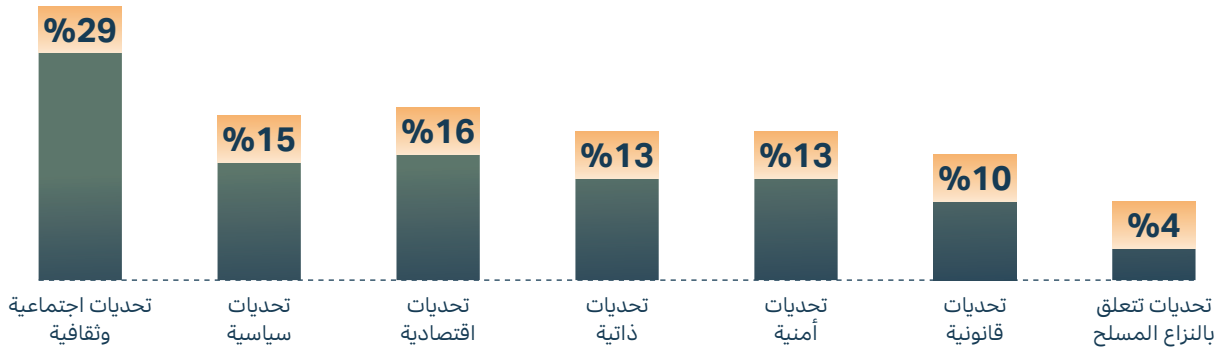

بحسب المشاركات في المسح الاجتماعي تواجه مشاركة النساء السوريات في المجال العام ومشاركتهن السياسية بأشكالها البديلة والمباشرة تحديات قانونية وسياسية استعرضنا جانباً منها في الفصل السابق، وتحديات اقتصادية واجتماعية وذاتية سنعرض لها تباعاً.

المبحث الأول : التحديات الاقتصادية

تعيش سورية حالياً وباختلاف مناطق النفوذ واقعاً اقتصادياً متردياً وضعته سنوات النزاع و زلزال عام 2023 في حالة أقرب للانهيار، مع تصاعد التضخم وهبوط العملة والنقص الحاد في الوقود في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، حيث وصل الاقتصاد السوري إلى أدنى مستويات أدائه منذ بداية الحرب قبل نحو 12 عاماً. وفي مطلع عام 2023 أبلغ مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية السيد غير بيدرسون مجلس الأمن الدولي، في 21 ديسمبر/ كانون الأول المنصرم، بأنّ "احتياجات الشعب السوري وصلت إلى أسوأ المستويات منذ بدء الصراع[25]". ومنذ عام 2021 تقلص الناتج الاقتصادي السوري 60%، وانخفضت قيمة العملة الوطنية 99%. يعيش أكثر من 90% من السكان تحت خط الفقر، وفقا لأوتشا. يعاني أكثر من 12.4 مليون سوري - من إجمالي عدد السكان المقدّر بحوالي 16 مليون - من انعدام الأمن الغذائي، وفقا لـ "برنامج الأغذية العالمي"، وهي زيادة مقلقة بلغت 3.1 مليون في عام واحد. يعاني أكثر من 600 ألف طفل من سوء التغذية المزمن. كما أن الحكومة السورية فاقمت من أثر الأزمة الاقتصادية بعدم معالجتها بشكل عادل وكاف نقص الخبز والوقود، وبدلا من ذلك سمحت بالتوزيع التمييزي وغير العادل[26].

الأزمة الاقتصادية المتصاعدة تؤثر على حقوق الانسان الأساسية في سورية وتظهر آثارها بشكل أكبر على النساء وحقوقهن في المشاركة رغم مساهمتهن الواضحة والمتصاعدة في الاقتصاد وسوق العمل من خلال عملهن المأجور وغير المأجور، نظراً لهشاشة واقعهن الاقتصادي بفعل التاريخ الطويل من التمييز الذي تواجهنه وعلى مختلف الصعد، بدايةً من أشكال التمييز في الفضاء الخاص (بما في ذلك الزواج المبكر أو القسري، والأدوار التقليدية للرجل والمرأة) والتي تعوق قدرة النساء على الاختيار الحر لوظائفهن أو أن تعملن متحررات من التمييز.

الأسباب آنفة الذكر والبنى الجذرية والهيكلية للتمييز ضد النساء وعدم المساواة بين الجنسين من أهم معوقات التمكين الاقتصادي للنساء في سورية واستمرار واقعها الاقتصادي المتردي في بيئة عمل غير صديقة للنساء، وفجوة بين أجور الجنسين في القطاع العام أو الخاص، كما تدفع الثقافة المجتمعية السائدة والصورة النمطية بالكثير من النساء العاملات إلى العزوف عن اقتحام قطاعات جديدة وتلزمهن في مهن بعينها كالتعليم والصحة مايكرس الضعف الاقتصادي لهن كمنافسات أو مشاركات في العملية السياسية ويقف تحدياً أمام رفع نسبة مشاركتهن في التنمية أولاً مما ينعكس بداهة على مشاركتهن في الحياة السياسية عامة.

> **"تلجأ الكثير من النساء إلى العمل في منظمات العمل المدني والأهلي من أجل الحصول على راتب جيد وفي الحقيقة لا يخفى على الجميع الوضع الاقتصادي السيئ الذي كان ولا يزال يؤرق الجميع وليس النساء فقط"**
>
> سيدة مشاركة من دير الزور

26. https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/syria#b972c4

أشكال الاستجابة للواقع الاقتصادي

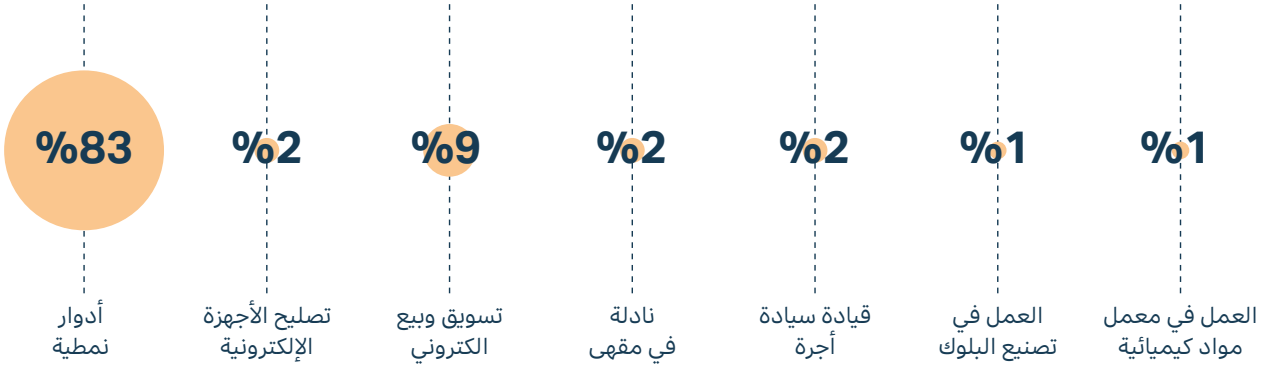

الصورة القاتمة لواقع النساء السوريات اقتصادياً وأثره على مشاركتهن في الشأن العام لاينفي التطور بالغ الأهمية الذي طرأ على سوق العمل في البلاد إذ أنه وبسبب تدهور الظروف الاقتصادية والصراع المسلح المستمر وعدم وجود معيلين ذكور نتيجة للحرب، دخلت نسبة ليست بالقليلة من النساء سوق العمل لأول مرة.

فوفقاً لتقرير المرصد الاقتصادي السوري لهذا العام الصادر عن البنك الدولي، تضاعفت مشاركة الإناث في سوق العمل من 13 في المائة في عام 2010 إلى 26 في المائة في عام 2021. وبالمقارنة، تغيرت نسبة القوى العاملة من الذكور بشكل طفيف فقط من 72 إلى 76 في المئة خلال نفس الفترة[27]. إن كسر الصورة النمطية بما يخص الإعالة وعمل النساء خارج المنزل لم يتغير فقط بخروج النساء إلى العمل، بل بأنواع المهن التي انخرطن بها، وعندما صارت النساء هن العاملات والمنفقات الوحيدات، وصاحبات الدخل الذي يعاد ضخه في البيوت من أجل تأمين الحياة لأفراد الأسرة رجالًا ونساءً، صرن صاحبات قرار ولو بصورة جزئية، وإن لم يملكن فرصة القيادة المجتمعية والتحكم المباشر، لكنّ حجم التدخل بحياتهن وبتفاصيلهن الشخصية قد تراجع بصورة كبيرة. من المؤكد أن حجم التبدلات في الأدوار الاجتماعية الجندرية في سورية أنتجت شبكة علاقات اقتصادية جديدة، طارئة في بداياتها، تتحول إلى أساسية في مسارها الزمني والخدمي والمجتمعي، وتُبنى على تبادل الحاجات المجتمعية وعلى حقيقة التغيير الجديد في بنية المجتمع.

27. عمل المرأة والنساء السوريات: الحرب جعلت سوق العمل أكثر أنثوية في سوريا - Qantara.de

المبحث الثاني: التحديات الذاتية/ مؤسسية – شخصية

بالاستناد لنتائج المسح الاجتماعي الخاص بالبحث يمكن تقسيم التحديات الذاتية لمشاركة النساء السياسية على المستوى المحلي ومشاركتهن في الشأن العام عموماً إلى: شخصية تتعلق بوعي النساء السوريات وتمكينهن، ومؤسسية تتعلق بالقيود والعوائق الداخلية في هياكل المبادرات والمنظمات التي لا تؤثر فقط في قدرتهن على أداء أدوارهن بفاعلية بل على فرص استمرارهن وديمومتهن أيضاً، ويمكن تلخيص هذه التحديات بمايلي :

- غياب أو ضعف الحوكمة الرشيدة كمبدأ في التخطيط والإدارة و ونعني بالحوكمة اتباع نظام معين للتحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على أداء المنظمات، مما يُساعد على تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات لتحقيق الأهداف على المدى الطويل،و تقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين جميع الأطراف في المنظمة أو المبادرة وتساعد القائمين على تحديد توجهها وأدائها، وقد حددت الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي[28] ثمانية عناصر تقوم عليها الحوكمة الرّشيدة وهي كالآتي: المشاركة في اتخاذ القرارات، التوّافق بين الجهات المشاركة في الإدارة، المساءلة، الشّفافية، الاستجابة لمتطلبات الناس، الفعالية والكفاءة، الإنصاف والشّمول، سيادة القانون.
- الظروف الاستثنائية والمتغيرات على الساحة العسكرية والسياسية وتغير النظم والقوانين الحاكمة تبعاً لتغير القوى المسيطرة على الأرض أدت لضعف التخطيط على المدى الطويل أو المتوسط، وتكريس مبدأ الاستجابة الطارئة أو ضغط الحاجة وماتتضمنه من مخاطر تتعلق بهدرٍ للموارد وغياب الشفافيّة بحجّة الاستجابة.
- نمط الإدارة والحكم في غالبية المبادرات يميل إلى «تكريس هيمنة الشخصية الواحدة» وتغييب مبدأ تداول السلطة، بحيث تهيمن النساء المبادرات أو المؤسسات للمبادرة أو المنظمة على عملية اتخاذ القرار داخل هذه الكيانات ، ولا توجد فروق ذات مغزى بين تلك المنظمات التي تتخذ شكلاً قانونياً – ترخيص إداري- ، والأخرى التي تتخذ أشكالاً لا تتوافق مع القانون .
- المبادرات التي تم مسحها في هذا البحث في معظمها على الأقل – بعيدة عن منطق إدارة الإعمال فهي لا تستثمر بما يكفي في مواردها البشرية ولا تطور من هيكلتها الإدارية باستمرار، ولا تتبنى رؤى واستراتيجيات واضحة ومكتوبة ويسود فيها منطق» الناشطة» وليس منطق الكيان المؤسسي.
- معظم المبادرات أو المنظمات وإن كان لديها نظام داخلي مكتوب فإن هناك خلطاً في الأدوار وافتقاراً للمعرفة والخبرة في إدارة الهيكل التنظيمي ، وحيث لا توجد تقارير مالية أو إدارية أو غيرها. إلى هذا فإن عدداً قليلاً جداً من هذه المبادرات لها تمويل ثابت ومستقل ، لذا فإن غالبيتها تفتقر إلى الاستمرارية ، وهي تعتمد على المبادرة الفردية وهذا ما يجعل أداءها منخفضاً .
- تنحصر أغلب المبادرات في مناطق جغرافية منفصلة وتحت سيطرة أطراف مختلفة، وتبتعد عن التخطيط على الصعيد الوطني، وذلك بفعل التقسيم الحالي لمناطق النفوذ في سورية والتي تؤدي لاستحالة التنسيق والتشاركية بين المنظمات والمبادرات في المناطق المختلفة أو تزيد من صعوبته.
- اعتمدت المبادرات مبدأ العدالة الجندرية في التوظيف واتخاذ القرار وإن بنسبٍ متفاوتة، ووفرت سياسات حماية وتمكين في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وطورت ممارسات جيدة وواعدة لتعزيز مهارات الادارة والقيادة لدى النساء، لكن الوعي بمفهوم العدالة الجندرية لم يتم تعميمه في حالة النساء ذوات الإعاقة، أو من النساء الأكبر سناً، اللواتي يواجهن تمييزاً مضاعفاً على أساس جنسهنّ وعلى أساس عمرهنّ أو حالتهن الجسدية. حيث يتعرّضن في أغلب الأحيان للتهميش عندما يتعلق الأمر بالفرص التدريبية والترقيات، أو يتم استبعادهنّ تماماً واستبدالهنّ بفئاتٍ أصغر سناً.

أما من نقاط القوة التي تتمتع بها هذه المبادَرات أن علاقتها تبدو أكثر استقرار و استمرارية من علاقة المنظمات الدولية مع المجتمعات المحلية فالمنظمات المحلية أكثر صلة والتصاقاً بالمجتمع ، وعملها يلقى قبولاً اكثر ، نتيجة لمعرفة طريقة التعامل وإلمام أفرادها بعادات و تقاليد المجتمع كما إن المجتمع على علم بحصول المنظمات على التمويل ويفترض بها أن تمررها إليهم.

28. برنامج الامم المتحدة الأنمائي UNDP 1997 إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية.

"لا يمكن أن تتواجد المرأة في التّنظيمات والأحزاب إن لم يكن لها حضورٌ اجتماعيٌّ فاعل، وهذا له علاقةٌ بقوانينَ وأطرٍ عامّةٍ تفرضها الدّولة ويتفاعل معها المجتمع، بالتالي ضعف وجود المرأة في الحياة العامة هو ضعف وجودها في المجتمع وليس العكس"

سيدة مشاركة من دمشق

لا تعني التحديات الشخصية معوّقات أو صفات تتعلق بالنساء لطبيعتهن بل بالقيود التي تفرضها طبيعة البنى الثقافية والاجتماعية السائدة الناتجة عن ضعف أدوات التنشئة الاجتماعية في المدارس والجامعات ومؤسسات التنشئة بشكل عام، والتي تعيد إنتاج الثقافة التقليدية بما يحدد أدوار المرأة ويقيد حركتها ويحصرها ضمن الفضاء الخاص، وبما يعزز الهيمنة الذكورية ، وتؤثر في صياغة وعي النساء وتصوراتهن حول قدراتهن وأدوارهن[29]، وهو ما يحول دون أن تستفدن من الفرص المتاحة أمامهن للمشاركة وتمنعهن من خلق أو صناعة هذه الفرص، ويعزز التخوف من تحمل المسئوليات الاجتماعية[30] والعزوف عن القيام بمهام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجه مدة طويلة وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية. كما أن ضعف المشاركة في الشأن العام منع النساء السوريات من أن يراكمن خبرات علمية وعملية، وبناء حصيلة معرفية وعلاقات قوى فاعلة عبر ممارسة طويلة في الحياة العامة، بما يمكنهن من إحراز المكانة والخبرة والعلاقات والأدوار التي تحقق التنافسية، وبالتالي تتيح لهن تقديم تجارب ناجحة ذا ت استقلالية.

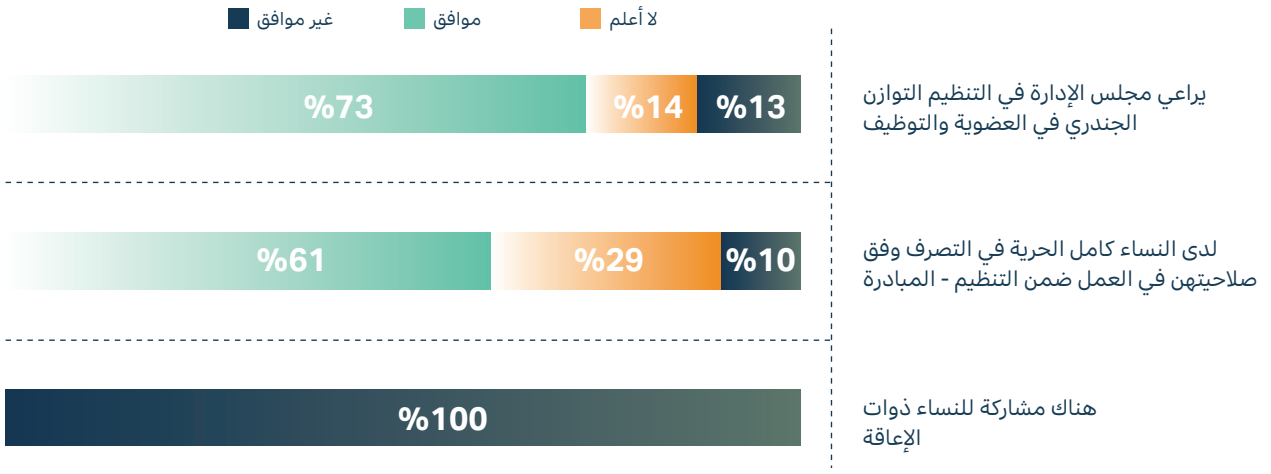

29. إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري (2010) المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، المصدر مجلة كلية التربية - عين شمس -مصر ، ع 34، ج 3 , 549 – 575
30. حسن محمد العثمان (2006) مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية -الأردن ، مج 21، ع 3 ، ص ص 11 – 32.

”المبادرات الفردية دائما بتكون بالفزعة يعني بنكون نحنا عم نخلق الدعم اللي المفترض يكون من المجتمع عم نقدر نلاقيه وندعم بعض بقصص بديلة أما المبادرات الجماعية هي كمان برجع لوحدة دعم وتمكين المرأة لأن بالأساس وقت أنشأ هذا الكيان ليكون كيان نسائي وأي امرأة موجودة بمكان انتشارنا ويكون عمرها فوق ال18 سنة بحقلها ”يحق لها“ تكون عضوة بوحدة دعم وتمكين المرأة حتى تكون ضمن هذا الكيان حتى ندعم بعضنا ونقوى مع بعض ونتمكن اجتماعياً وصولاً لسياسياً“

سيدة مشاركة من إعزاز شمال غرب سورية

هل هناك تمييز سلبي من قبل محيطك ضمد وجود النساء كناشطات شأن عام؟

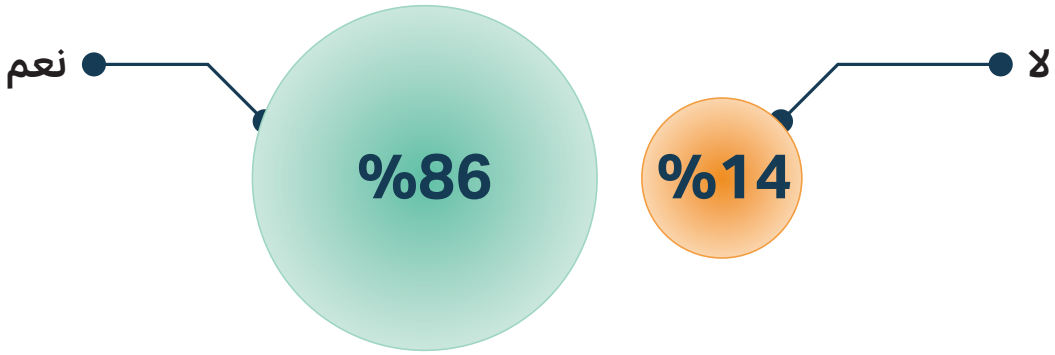

المبحث الثالث : التحديات الاجتماعية والثقافية

بحسب نتائج المسح الاجتماعي تصدر التحدي الاجتماعي والثقافي تحديات المشاركة السياسية للنساء وبنسبة مضاعفة عن التحديات الاقتصادية التي حلت ثانياً، إذ تخضع النساء السوريات لسلطات مجتمعية متعددة، تقيد مشاركتهن في الشأن العام ، وتخضعهن لخيارات محدودة تصب في مصلحة الذكور دائماً . كما يمنع الضغط المركب من قبل المجتمع النساء من التأسيس العملي كشرط أولي للمشاركة السياسية، ومن الأمثلة على ذلك الإشكاليات المتعلقة ببناء علاقات اجتماعية في سياق الحملات والأنشطة، كذلك العنف الرمزي الموجه للنساء سواء في ظهورهن الفعلي أو الافتراضي ،أو تقييد حقهن في التنقل و في الفضاء العام أيضاً ، كما أن البناء الاجتماعي السوري بغالبيته بناء تقليدي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية بمساندةٍ من المؤسسات الاجتماعية الأسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي. وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على وظائف الوحدات التقليدية بفعل سنوات النزاع فإنها لا تزال تلعب دوراً مركزياً في حسمِ كثيرٍ من مظاهر المشاركة في الشأن العام لصالح الرجال وتهميش دور النساء.

"تشارك النساء والفتيات على وسائل التواصل الاجتماعي بأسماء وهمية عند الاحتجاج أو مناقشة إحدى القضايا النسوية،لخوفهن من (العيب) والعادات والتقاليد ، لذلك تختار استخدام الاسم الوهمي كنوعٍ من الحماية من التنمر والخوف من أهلها والوضع الأمني والمجتمع والعادات والتقاليد وهذا الخوفُ موجودٌ على جميع الجغرافية السورية" .

سيدة مشاركة من اللاذقية

"طبيعة المجتمع العشائري تمنع النساء من الظهور على الإعلام ونرى عندما تظهر كيف تنهال عليها الشتائم والاتهامات أو السخرية منها خصوصاً إذا كانت تعمل في السياسة التي هي برأيهم مجال غير أخلاقي"

سيدة مشاركة من الرقة

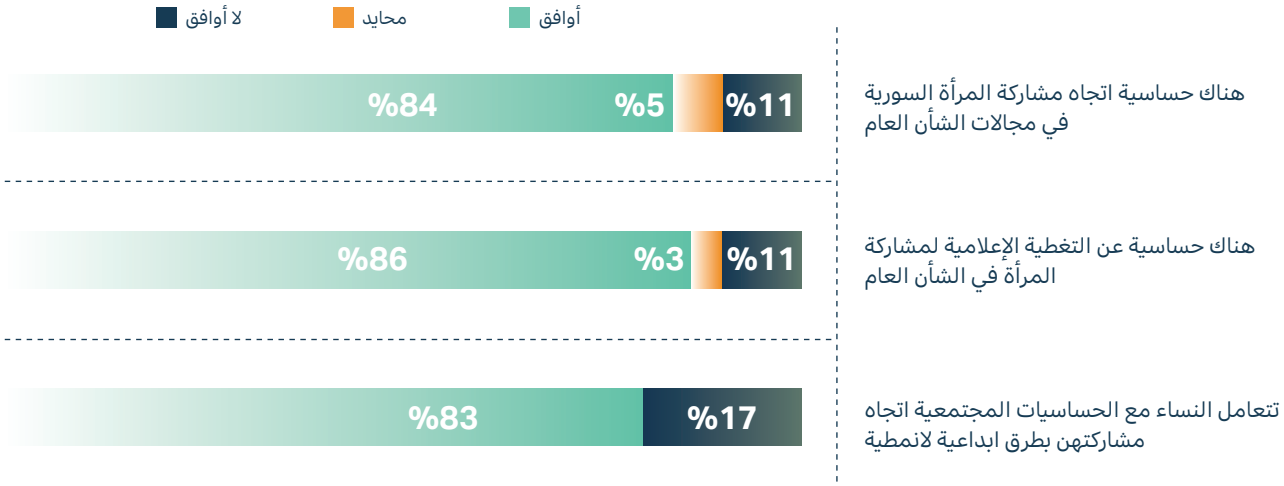

و ينطوي الموروثُ الثقافي على العادات و التقاليد وأنماط السلوك التي تشبع حاجات الفرد و تمدُّهُ بأساليبَ جاهزةٍ لمواجهة المواقف و المشكلات و تساعده في التكيف مع مجتمعه و ظروف بيئته، وهي بذلك لا تؤثر فقط وبصفة مباشرة على الفرد بل على كل البيئة المحيطة به،وعلى القيم المسيطرة ، وعلى التصورات والمفاهيم التصورية للأفراد، مايجعل منها أدوات ضبط اجتماعي، تتخطَّى من حيث أثرها ومدى الالتزام بها القوانين المطبقة في المجتمع ما يعني أن ثمن الخروج عنها هو الرفض و القهر الاجتماعي.

"ضعف المشاركة في حقل السياسة لا يعود لضعف قدرة المرأة على المشاركة، بل بالدرجة الأولى إلى عسكرة الوضع إلى أقصى الحدود، وما رافق من التحول التدريجي للحراك الثوري من طابع مدني سلمي مرحب بمشاركة المرأة، إلى طابع عسكري، همَّشَ دور المرأة، وصولاً إلى الغياب الكامل لها. باختصار لقد اغتالوا حلم النساء السوريات في التغيير"

سيدة مشاركة من حلب

"لم ولن ارغب بمزاوله العمل السياسي في ظل الوضع الراهن وعسكرة المنطقة التي توحي بوجود مستقبل سياسي، إن مصير منطقتنا مجهول ولانعرف ماهو قادم لذلك العمل الانساني أفضل لي حاليا ويجعلني أقرب من أبناء المجتمع"

سيدة مشاركة من دير الزور/ الشعفة

"لا يوجد لدي أي مشكلة في ممارسة العمل السياسي ولكن بصورته هذه لا أستطيع أن أعملَ لأنني سأكون مكبَّلةَ اليدين، كما أن الصفة العسكرية التي تتميز بها المنطقة لا تعدُّ بيئةً مناسبةً لأي عملٍ سياسي فمن وجهة نظري أن القرار العسكري اقوى من القرار السياسي حاليا"

سيدة مشاركة من دير الزور/ هجين

أيضاً، العنف ضد النساء في السياسة بحيث تواجهن التمييز، والتحرش، والاستغلال النفسي- وذلك عبر الانترنت بشكل متزايد- فضلاً عن الاعتداء الجسدي أو الجنسي. ومع أن جميع أشكال العنف ضدّ النساء غير مقبولة، تجدر الإشارة إلى العنف ضد النساء الناشطات سياسيًا بشكل خاص، كونه يملك تأثيرين إضافيين: فهو يثني النساء عن مزاولة النشاط السياسي أو التفكير في ذلك، كما يهدد نزاهة الممارسات الديمقراطية، ورغمَ أن العنفَ السياسيَّ ظاهرةٌ يختبرها كلٌّ من الرجال والنساء، إلا أن قضية العنف ضد النساء في السياسة، على وجه التحديد، لها ثلاث خصائص مميّزة، فهي:

- تستهدف النساء بسبب نوعهن الاجتماعي،
- ترتكز في طبيعتها نفسها على النوع الاجتماعي، كما هو مبين في التهديدات ضد المرأة والعنف الجنسي،
- تثني النساء بشكل خاص عن مزاولة العمل السياسي أو التفكير في ذلك.

> **العمل المجتمعي الأهلي و المدني غالباً لا تواجه فيه النساء أيَّ مشاكل و لكن العمل السياسي قد تشوبه بعض المعوقات كالسفر الدائم و الغياب عن المنزل وكذلك الوضع الأمني، كما ان المرأة في مجتمعنا دائما مستهدفة بمجرد أنها امراة فماذا لو عملت بالشأن السياسي بالتأكيد ستكون الحساسية والاستهداف لها مضاعفاً**
>
> سيدة مشاركة من الرقة/ حي الثكنة

خلاصات ونتائج

- هناك فجوة كبيرة جداً على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين النساء سياسياً الذي لا ينفصل عن تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً في إطار رؤية متكاملة تهدف إلى إزالة كافة العوائق المجتمعية والمؤسسية التي تستبعد النساء عن الفضاء العام وعن المشاركة في صنع القرار ، وذلك من أجل التغلب على الأشكال المختلفة لعدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. و على هذا النحو فإن مشاركة النساء السياسية وعلى مختلف المستويات ، تشكل فضاءً لا تتجلّى فيه علاقة النساء بالسلطة السياسية القائمة فحسب ، وإنما وبالاختيارات الثقافية التي تمارس في مثل هذه السياقات، وبالمشروعات المجتمعيّة التي تتنافس في ظل هذه الظرفية الثقافيّة.

- هناك ارتباطٌ وثيقٌ بين التمكين السياسي للنساء في سورية وثقافة المجتمع وقيمه، التي لابد للتعامل معها عبر تغيير بنيوي يغير العقلية والثقافة الأبوية السائدة والراسخة في المجتمع وتكريس حقيقةٍ مفادُها أن التوجهات والقرارات الدولية، ليست منافيةً للواقع السوري، وليست غريبةً، لأنها قيمٌ سليمةٌ وصحيحةٌ، ولكنها تبدو إشكالية لأن القيم السائدة المسيطرة بالية ومنافية للمنطق والعقل، وتسير في فهم خاطئ للنصوص والتقاليد .

- نجاح مبادرات النساء لبناء السلام وتعزيز السلم الأهلي بين البيئات السورية المختلفة والمتجاورة أظهر الدور الجوهري الذي تؤدّيه النساء من بناة السلام بالتعامل مع ديناميات النزاع وخصوصاً المجتمعية منها، فبينما كان الرجال يركزون على قضايا النزاع الكبيرة والمتجذرة، دأبت النساء على معالجة النزاعات الاجتماعية المتأصّلة بأساليب مبتكرة ذات نجاعة، ووضعنَ حدّا لتفاقم تلك المشكلات لزيادة فرص عدم تجدّدها وضمان شكل يؤدي إلى ترسيخ السلم واستدامته.

- بحسب النساء اللاتي شملهنَّ المسح الاجتماعي تواجه مشاركة النساء السوريات في المجال العام ومشاركتهن السياسية بأشكالها البديلة والمباشرة تحديات قانونية وسياسية واقتصادية وأمنية وذاتية، لكن تبقى المعوّقات والصعوبات ذات المضمون الاجتماعي الحاجز الأول لانطلاق دور النساء الأصيل في مجالات الحياة العامة ولتمتعهن بالحرية الكافية للتخطيط لمستقبلهن بشكل حيادي في مساحات حرة وكافية للاختيار.

”نسبةٌ كبيرةٌ من أفرادِ المجتمع ضد وصول النساء للتمثيل السياسي ضمن المستوى الأول بل هم ضد وصولها لدرجات أدنى مثل التمثيل ضمن المجلس المحلي، ويلاحظ أن الدعم المجتمعي قليل جداً مقارنةً بالدعم المقدم للرجال مع العلم أنّ كلا الطرفين(الرجال والنساء) لم (يمتلكوا/تمتلكن) القدرة المعرفية للخوض في المجالات الاجتماعية ولكن المجتمع وفَّرَ فرصة للتعلم للرجل وهاجم فكرة مشاركة النساء بالسياسة ولم يُتِحْ لهنَّ الفرصةَ للتعلم وهذه المهاجمة جعلت النساء يتراجعن ولا يقتربن من المواضيع السياسية“

جلسة النقاش المركزة شمال غرب ادلب وريف حلب

" النساء صراحةً كانت تواجه مجتمعاً بأكمله وكانت تواجه صراعاً مع المجتمع حتى تثبت نفسها وكانت تكافحُ وتناضل لتوصل لهي(لتصل لهذه) المرحلة مثلا :تحصل على حقها أو تكمل مسيرة التعليم وبناء القدرات حتى توصل لمكان أو منصب في المجتمع يسمح لها أن تكون قادرة وفاعلة وتثبت حالها في المجتمع أي كانت بمواجهة ونضال مع المجتمع ومع العادات والتقاليد خصوصا في مناطقن"

سيدة مشاركة من ريف إدلب

- تشهد الأرياف في سورية حراكاً نسوياً ملفتاً كنتيجة مباشرة للنزاع وخروج مناطق بكاملها عن سيطرة الحكومة السورية واحتفاظ الأخيرة بمراكز المدن أو استعادتها. حيث شهدت المبادرات والمجموعات النسوية التي طالما استقرت في المدن الكبرى والعاصمة، هجرةً إلى الريف والمناطق المهمشة، ودون تخطيط مسبق وضعت في احتكاكٍ مباشر مع النساء في هذه المناطق،صاحبات المصلحة الحقيقية بوجود حراك نسوي فعّال، وابعدت عن النسوية السورية سمة النخبوية التي رافقتها خلال مراحلها المختلفة .

- بتحليل الخطاب واللغة في المقابلات المعمَّقة أظهرت المشاركات التزاماً تاماً بخطاب وطني جامع خالٍ من ثنائيات نحن والآخر، وهو مؤشر بالغ الأهمية يناقض فكرة الهويات الفرعية التي تتشكل ضمن خطوط أضيق من تلك التي تشمل المواطنة وتنمو في حالات النزاع عموماً بالولاء للعشيرة، أو العرق، أو الدين، أو الانتماء الجغرافي/الإقليمي، أو مزيج منها. وتخلق مجموعات هوياتية ترسم خطوط النزاع المسلح .

- الحوارات المجتمعية والمساحات الآمنة التي توفرها المجموعات والمبادرات النسائية/النسوية على المستوى المحلي هي بمثابة مدارس للتنشئة السياسية، على اعتبار أنها تزوِّدُ المشاركات بقدرٍ لا بأس به من المهارات والأدوات التنظيمية ومهارات التفاوض والتواصل، وتكرِّسُ قيمَ المساواة والحوار واعتبار الكفاءة ،وتقدم قدراً من الثقافة السياسية لا يتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل.مايعني إعداد المشاركات وأسرهن ربما لاغتنام أي مساحة من الحرية والمشاركة في المستقبل.

"تكون المرأة في دائرة صنع القرار لأن هي الأدرى بهذا المجتمع واحتياجات النساء وهي لازم تؤمن بأنَّ الحياةَ السياسيةَ متاحةٌ أمامَ المرأة، والسياسيةُ ليست حكراً على الرجال لأنَّ السياسةَ تقرر مصير الشعوب وعليه لابد للنساء المشاركة بهذا القرار والمطلوب تفعيلُ دورِ النساءِ بشكلٍ أكبر وإعطاؤهُنَّ فعالية أكبر وتوعيتُهن"

سيدة مشاركة من مدينة إدلب

- ركزت المشاركات على التغيير الشخصي وفي إطار الأسرة واعتبرت غالبية المشاركات في الاستبيان أن أحد معايير نجاح عملهن هو التغيير الذي يحدثنه على مستوى الأفراد، والبيئة المحيطة وأن التغيير على صعيد الأفراد من شأنه أن يساهمَ في تغيير الأفكار والصور النمطية عن النساء وسيكون له أثر على السلوكيات والعلاقات في المجتمع وهو بحد ذاته مشاركة سياسية.

- إنَّ ظروف النشأة الاستثنائية والعمل في ظل النزاع وغياب الذاكرة المؤسسية جملة من العوامل التي منحت المبادرات والمجموعات النسوية مرونةً عالية للتكيف مع السياق المتغير باستمرار والتعامل مع الاحتياجات الطارئة، لكنها في الوقت عينه أضعفت من قدرتها على التخصص وبناء القدرات والاستثمار في العنصر البشري كما أدت لضعف التنسيق والتناغم فيما بينها حتى على المستوى المحلي ما أدى أحياناً لاستنزاف الوقت والموارد وتكرار العمل على عناوين محددة وإهمال غيرها.

- لعدة أسباب أهمها الطبيعة المحلية للمبادرات والمحاذير الاجتماعية، وباستثناء شبكات التواصل الاجتماعي، لم تلق النسبة الأكبر من المبادرات النسائية الاهتمام الإعلامي اللازم، بالإضافة لعدم إيلاء المبادرات الاهتمام بوضع خطط إعلامية ضمن خطة واضحة للعمل على تعديل الصور الإعلامية للنساء ولردمِ الهوَّةِ القائمة الهاضمة لحقوقهن في الظهور في المنابر المختلفة كمتحدثات في القضايا التي تهم مجتمعاتهن.

- بينما يتخذ الكثير من التدريب على حل النزاعات نهجاً ضيقاً للغاية تجاه إعداد الناس للعمل مع النزاع العميق الجذور ثم التركيز بشكل كبير على النماذج والوصفات الجاهزة للتعامل مع النزاع، و اعتماد مقترحات تميل إلى التركيز في الغالب على المهارات المعرفية لتحليل النزاع ومهارات التواصل والتفاوض ، اعتمدت نسبة من المبادرات المشمولة بالمسح استراتيجيات تدخُّلٍ مبتكرةً تعتمدُ أساساً على إشراك المتدربة كمورد أساسي في البحث عن المسارات والاستجابات التي تناسب المجتمع المحلي.

- الواقع الاقتصادي المتردي ووقوع النسبة الأكبر من مواطني/ات الداخل السوري تحت خط الفقر، والكارثة الانسانية التي خلفها الزلزال، كان لهما دور أساسي في ترتيب أولويات وخطط عمل المجموعات والمبادرات النسوية بمافيها التي تعمل على قطاع التوعية أو التمكين أو التثقيف وأجبرت جميعها على التعامل مع مشاريع الإغاثة والخدمات و في كل ماكانت الحكومة تقدّمه في حقبة ماقبل النزاع. في الصحة، والتعليم، وتوزيع المواد الغذائية، وأيضاً الماء، والمرافق الصحية، كذلك الاستجابة الفورية للكوارث والنزوح المركب إثر الزلزال.

- من بين المجموعات المشمولة بالمسح تعمل سبع منها على إدماج النازحات سواءً في المخيمات أو لدى المجتمعات المحلية و بفعل الخبرات التي راكمتها بدأت هذه المبادرات بحشد الموارد ووضع استراتيجيات متكاملة لإعادة الاندماج والإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع وبالتخطيط على المدى المتوسط لضمان التأثير الملموس على نوعية الحياة وعلى استدامة إعادة الاندماج لدى عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية.

- بخلاف تقديم المساعدات الإنسانية، تعمل غالبية المبادرات على الاستدامة من خلال أنشطة إعادة التأهيل والبناء وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وتسعى لاكتساب اعتراف وقدر أكبر من المصداقية عبر إثبات فاعليتها وتأثيرها القوي والمحددين برؤية وأهداف واضحة، وقد طورت منظومة من التقارير عن الوضع في المجتمعات المحلية التي تنشط فيها ، وتُنشرُ هذه المعلومات للعامة في تقارير سنوية وعلى مواقعها الخاصة على شبكة الانترنت بهدف تعزيز الشفافية وقياس الأثر.

- تتشابه أوضاع النازحات الاقتصادية والمعيشية ومن كل أربع أسر نازحة تخوض فيها المرأة بمفردها تجربة النزوح حسب البحث الذي أصدرته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تموز 2014 بعنوان (نساء بمفردهن، صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء). لكن أثر النزوح على هامش الحرية المنوح للنازحات وقدرتهن على المشاركة في المجال العام اختلف تبعاً لطبيعة البيئة التي نزحن إليها ومدى تقبل المجتمع المضيف لمشاركة المرأة وخوضها المجال العام.

- استجابة المبادرات النسائية/النسوية لكارثة الزلزال أبرزت الدور الذي من الممكن للنساء الضلوع به على صعيد السلم الأهلي والاجتماعي وعلى صعيد استعادة وترميم الهوية الوطنية الجامعة، وعلى الرغم من انعدام الخبرة في التعامل مع كارثة بحجم الزلزال، وانعدام التخطيط على المستوى الوطني، برز التضامن الأهلي النسائي في الاستجابة لاحتياجات النساء المتضررات، والدور القيادي الذي لعبته النساء السوريات داخل وخارج سورية في حشد الموارد من أجل الاستجابة العابرة لخطوط النزاع ، في ظل تخاذل دولي ومحلي عن مساندة ضحايا الزلزال من الجنسين، مثل مبادرة (إيدي بإيدك) في السويداء التي عملت على جمع تبرعات من محافظة السويداء للمناطق المتضررة من الزلزال وغيرها.

- في مقابل التجاهل الدولي لكارثة الزلزال في سورية والذي اختزلته تغريدة لوكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفث عبر تويتر قال فيها : "لقد خذلنا الشعب في شمال غربي سورية، إذ يحق لهؤلاء أن يشعروا بأن الجميع تخلى عنهم، وهم ينتظرون المساعدات الأممية التي لم تصل". تعاملت 40 % من المبادرات والمنظمات المشمولة بالمسح الاجتماعي مع آثار الزلزال وساهمت في عمليات الإغاثة وأطلقت حملات على وسائل التواصل الاجتماعي لتلبية وتوفير الاحتياجات الانسانية،كما نظمت حملات ونشاطات مدنية للاحتجاج على التخاذل الدولي.

- تواجه النساء ذوات الإعاقة تحديات إضافية في ظل إهمال أو استبعاد من قبل المبادرات والمجموعات التي تم رصدها في البحث كذلك النساء المسنات اللاتي لايشكلن أولوية في خطط المبادرات التي لا تولي اهتماماً خاصاً للمسنات اللاتي غالباً ما يصبحن في أحوال خطيرة بسبب قضاء كل حياتهن أو جزءاً منها في رعاية أسرهن بدون ممارسة نشاط مأجور يخولهن الحق في الحصول على معاش الشيخوخة أو اي تعويض مالي.

- تحظى النساء في مناطق الإدارة الذاتية بمناصفة ضمن نظام الرئاسة المشتركة، وهو نظام يفرض تمثيلاً متساوياً لكلّ من المرأة والرجل في أعلى منصب من كُلّ مؤسّسة، كما حدد "العقد الاجتماعي"، الذي يعد بمثابة دستور محلي للإدارة الذاتية، تمثيل المرأة بنسبة 50% على الأقل في جميع المؤسسات والهيئات إلا أن ضمان المشاركة السياسية المباشرة وعلى المستويات الأول والثاني لم يلغِ سطوة العقلية العشائرية السائدة في المجتمع، والعادات والتقاليد، والنظرة الدونية للنساء، مايؤكد على حتمية التلازم بين التغيير على مستوى القمة وعلى مستوى القاعدة لبلوغ المساواة الكاملة و إنهاء أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

سيناريوهات التدخل

من قبل المجتمع المدني السوري/مجتمع البحث العلمي

- العمل على تغيير الثقافة السياسية، خاصة لدى النساء وتشجيعهن على المشاركة السياسية على كافة المستويات ورفع قدراتهن على تكوين التحالفات مع الأطراف المختلفة، والتأكيد على هدف المناصفة في الحقل السياسي والتمهيد لما تحتاجه من بناء ثقافة مجتمعية داعمة وحاضنة للمشاركة النسائية، تعترف بقيمة المساواة بين الجنسين.

- البناء على مبادرات تعزيز السلم الأهلي التي أنجزتها النساء على المستوى المحلي في التمهيد لعملية المصالحة الوطنية على مستوييها السياسي والقاعدي، للوصول لتسويةٍ وطنيةٍ تتبنى المصالحةَ كمشروعٍ مجتمعي طويلِ الأمد و إنجاز توافقٍ وطني بين مختلف مكونات الإطار الحضاري للمجتمع كمقدمةٍ لعقدٍ اجتماعي جديد وميثاقٍ وطني.]

- دعوة الجهات المانحة دولياً وإقليمياً إلى ضرورة تقديم كل أشكال الدعم (المالي والتدريبي والفني) للمبادرات والمجموعات النسوية والتركيز على بناء القدرات الإنسانية وتفعيلها باعتبارها الأساس الضامن لتمكين النساء على مختلف الصعد والتركيز على تنمية القدرات والمعارف التقنية للاستفادة من مساحات الحرية وفرص التواصل والتشبيك والمناصرة التي يقدمها الفضاء الرقمي.

- التأكيد على إشراك النساء في جميع مراحل ومستويات التخطيط وصياغة البرامج والآليات المتعلقة بعملية العدالة الانتقالية المرتقبة في سورية، للتعامل مع الأسباب الجذرية لانعدام المساواة بين الجنسين، الأمر الذي لايفيد النساء فحسب بل يساعد أيضاً على تنويع وجهات النظر والحلول المقترحة وبالتالي في إحلال السلم المجتمعي لصلحة الجميع.

- تصميم خطة عمل واقعية قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني للنهوض بواقع النساء في سورية تتضمن توسيع نطاق المبادرات القائمة، وإنشاء برامج مبتكرة للعمل الحكومي بخطوات محددة كالتصديق على المعاهدات والإصلاحات التشريعية، بالإضافة لوضع جدول أعمال استراتيجي يركز على القضايا الرئيسية التي يتعين على أشخاص المجتمع المدني، والقطاعين الخاص والعام، إحداث تغيير فيها على المدى القريب.

- العمل على انجاز خريطة للعمل النسوي والنسائي في سورية تضمن قاعدة بيانات شاملة على جميع الجهود المبذولة في مجال تمكين النساء بمختلف القطاعات و الاحصاءات الدقيقة والمعلومات اللازمة عن حجم المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء والعمل على تطوير مؤشرات تقيس مدى التقدم فى تمكين النساء وتوجه الخطط القصيرة والمتوسطة المدى تشكل ركيزة للدراسات والأبحاث ذات الصلة.

- اللجنة الدستورية لإدراج نصٍّ صريحٍ بالمساواة الكاملة وعدم التمييز بين الجنسين في الحقوق والواجبات وفقاً لتعريف التمييز الوارد في المادة الأولى من اتفاقية السيداو، والتأكيد على عدم إدراج أي بنود دستورية تناقض المساواة الكاملة أو تنتقص منها، والنص على توسيع صلاحية المحكمة الدستورية العليا للنظر في القوانين والتشريعات والقواعد غير المدونة في الإدارات والمتضمنة أي مخالفة لمبدأ المساواة ليصار إلى إلغائها أو تعديلها.

- ضرورة النظر في برامج الدراسات العليا في الجامعات العربية وخاصة فيما يتعلق بالمجموعات البحثية التي تركز على القضايا النسوية وتوجيهها نظرياً ومنهجياً لمعالجة قضايا التمكين من منظور نقدي ومسايرة القضايا المتعلقة بالدور النسوي في التنمية.

- صياغة مقترحات لإنشاء آلية وطنية للنهوض بالنساء في سورية بصلاحية رقابية على عمل الوزارات والإدارات العامة وتتمتع بالموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء مهامها بفعالية للتعامل مع الآثار الجنسانية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم الجنسية والمبنية على النوع الاجتماعي وتعزيز حقوق النساء وتدعيم السياسات والبرامج المراعية للنوع الاجتماعي بما يتسق مع إعلان ومنهاج عمل بيجين.

- العمل على تحسين وصول النساء إلى الانترنت وتعزيز قدراتهن على سبل التطوير الذاتي الذي توفره الشبكة الرقمية وعلى الاستفادة بشكل أكبر من الوصول واسع النطاق إلى المعلومات وتبادل الخبرات التي توفرها الشبكة والاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي ولتعظيم دور المناصرة الذي تلعبه تلك المنصات في دعم قضايا النساء وجذب الانتباه إلى الأدوار التي يمكن أن تتصدى لها النساء ليس فقط في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات والتعافي منها، ولكن أيضا في صنع القرار والتحليل الجنساني وتتبع الإنفاق وغيرها.

- إجراء مراجعة شاملة للمناهج التربوية واعتماد مقررات المؤتمر الدولي الرابع والأربعين– اليونسكو– وتوصياته بنشر ثقافة حقوق الإنسان في النظام التعليمي، وتكريس مفاهيم المواطنة والمساواة وسيادة القانون في المناهج وتعميم فكرة البرلمان المدرسي والممارسة الانتخابية على أساس المناصفة، وذلك لتنمية المهارات الاجتماعية والمدنية بما في ذلك القيادة والمشاركة وصنع القرار والاتصال.

من قبل المانحين والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة

- دعم المحتوى المعرفي مثل الأبحاث التي تدرس واقع النساء السوريات في المسار السياسي الرسمي و غير الرسمي من أجل الاعتماد عليه في عملية المناصرة للمساواة في المشاركة السياسية و لأرشفة النضال الذي قامت به النساء من أجل نيل حقوقهن.

- توطين مفاهيم المشاركة السياسية و بناء السلام بناء على المنظورات المحلية و الانفتاح على مقاربات جديدة والانخراط مع شركاء جدد أو الدخول إلى مواقع جديدة تراعي الأبعاد الجغرافية والاجتماعية-الاقتصادية المختلفة و تطوير وتوسيع الشراكات مع المجموعات المتواجدة عبر خطوط الصراع.

منظمة عدل وتمكين
Equity and Empowerment

الأشكال البديلة لمشاركة النساء السوريات السياسية على المستوى المحلي